تمهيد

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات كبيرة الحجم تنفصل الملكية عن التسيير، هذا الأمر أدى إلى ضرورة وجود نوع من الرقابة حفاظا على أموال المالكين من جهة والثقة على مختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة من جهة أخرى، ومن ثمة يركزون اهتمامهم على المعلومات المقدمة عن المؤسسة من خلال القوائم المالية، وحتى لا تكون هذه الأخيرة عرضة إلى مختلف الضروف ومحل شك من طرف مستخدميها تم اللجوء كضرورة حتمية إلى المراجعة القانونية باعتبارها وسيلة كفيلة ومؤهلة للحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن الواقع داخل المؤسسة وتلبية حاجات المستفيدين من هذه القوائم المالية وتأهيل المؤسسة من الجانب الإداري.

وكخطوة عملية قامت بها الجزائر من أجل تكييف بيئتها المحاسبية المحلية مع البيئة المحاسبية الدولية، قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية ويتمثل في المرسوم رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

إن توفر الكفاءة المهنية اللازمة وتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية لا يعني سقوط مسؤوليته عن الادارة ولهدا فإن استقلال المحافظ يعتبر الزاوية التي تقوم عليها مهنة المراجعة لكونها وسيلة تخدم أطراف وجهات عديدة، كما يمثل اطمئنان الأطراف بأن المؤسسة تسير حسب المبادئ والمعايير المحاسبية ويعتبر محافظ الحسابات بمثابة الوكيل والضامن في نفس الوقت لسلامة وشرعية الحسابات وصدق القوائم النهائية للمؤسسة وذلك عن طريق الفحوصات التي يجريها طيلة السنة على الوثائق والمستندات التي تصدرها المؤسسة وفقا لمنهجية واضحة وإتباع خطوات منتظمة يبنى أساسها على معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

ومن مجمل ما سبق فإن الإشكالية الأساسية التي نحاول الإجابة عليها في هذه المذكرة يمكن صياغته على النحو التالي:

فيما تكمن مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي **CSF** ؟

ومن هذه الصياغة يمكن استخلاص عدة أسئلة فرعية من ضمنها نجد:

- ما هي المراجعة؟
- كيف تصبح القوائم المالية في المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- فيما تكمن خطوات عمل محافظ الحسابات؟
- كيف تكون التقارير المقدمة من طرف محافظ الحسابات؟
- ما مدى التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل النظام المحاسبي المالي؟

1. **فرضيات الدراسة:**

إنطلاقا من الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة وقصد معالجتها نفترض:

- المراجعة هي فحص أنظمة الرقابة والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة.
- أن اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي يعزز الثقة في إدا المؤسسات.
- تكمن خطوات عمل محافظ الحسابات في التنظيم ومراقبة اعمال المؤسسة.
- تكون التقارير المقدمة من محافظ الحسابات في بلورة نتائج الفحص والتحقيق.
- يلزم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية لزيادة الثقة بالمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي.

2. **اهداف الدراسة:**

- التعرف على الدور الذي تلعبه المراجعة في تحسين خدمات المؤسسات.
- التعرف على مهمة محافظ الحسابات في الجزائر .
- تحديد الإجراءات المتبعة لسير عمل محافظ الحسابات وكذا مساهمته في تعزيز الثقة.
- محاولة التعرف على النظام المحاسبي المالي ومساره.

3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في تحديد كيف تساهم المراجعة في تخفيف من الضغطات التي تواجه المراجع أثناء عملية المراجعة لكي تساعد المراجع في عدم الوقوع في مثل هذه العوائق ومن ثم إصدار رأي عادل وسليم على صحة القوائم المالية التي تم مراجعتها وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة في الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات وزيادة ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة والمراجعة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

ولعل من أهم الأسباب اختيار الموضوع هي:

1 - الدوافع الموضوعية:

- تناسب طبيعة التخصص مع موضوع الدراسة.
- الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه القوائم المالية في إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- حاجة المؤسسات الجزائرية لمحافظي الحسابات قصد التدقيق في نتائجها.
- كون النظام المحاسبي المالي حديث التطبيق.

2 - الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال.
- توعية المدققين على الصعوبات التي تواجههم والتي تسبب الاخطاء والانتباه لها.
- فتح المجال للبحث في ميدان المراجعة.

5. منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي.

6. إطار الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد إطارين مكاني وزماني للدراسة يتمثلان في مايلي:

1 - **الحدود المكانية:**

حددت الدراسة في مؤسسة حيث كانت الدراسة عن مهمة محافظ الحسابات داخل المؤسسة والاهتمام بمراجعة القوائم المالية ومد مساهم محافظ الحسابات في تحليل هذه الحسابات.

2 - **الحدود الزمنية:**

محاولة التعرف على كل مايتعلق بالمهنة وكيفية تطورها ومدى مساهمة محافظ الحسابات في تحليل الحسابات .

7. **الدراسات السابقة حول الموضوع:**

- بالهادي خديجة" مساهمة المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة على القوائم المالية" تأتي أهمية الدراسة في ضرورة قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الملائمة خاصة عند استخدام العينة الإحصائية واستخدام الحاسوب في عملية المراجعة ومدى وجود مخاطر متأصلة في الحاسوب ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف وإظهار مدى أهمية عدم تجاهل مخاطر المراجعة والتي تهدف إلى التدقيق في فحص القوائم المالية.
- حجة الله شاوش: "دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: وتأتي أهمية هده الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا، والتي تعتبر موضوع الساعة من حيث تعالج إشكالية مصداقية المعلومات المحاسبية.
- مخباط أمينة: "مهمة محافظ الحسابات في الشركات التجارية" وتأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على النواحي الفنية والعلمية لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر حيث تعتبر من المهن العريقة لأنها تكمن في إظهار وضعية المؤسسات التجارية.

8. **هيكل البحث:**

سيتم تناول الموضوع في أربعة فصول هي كالتالي:

- **الفصل الأول:** المراجعة ودورها في تحليل حسابات المؤسسة وتنقسم بدوره إلى أربعة مباحث الأول ماهية المراجعة والثاني المراجعة الداخلية والثالث المراجعة الخارجية.
- **الفصل الثاني:** النظام المحاسبي المالي وينقسم إلى ثلاثة مباحث الأول عموميات

حول النظام المحاسبي المالي والثاني الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية والثالث استعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

- **الفصل الثالث:** محافظ الحسابات ودوره في تحليل حسابات المؤسسة وينقسم إلى ثلاثة مباحث الأول نظرة عامة عن محافظ الحسابات والثاني بيئة عمل محافظ الحسابات والثالث تقارير محافظ الحسابات.
- **الفصل الرابع:** الدراسة الميدانية حيث تم دراسة حالة المؤسسة لمعرفة مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وشملت بدورها على مبحثين الأول تم التطرق إلى لمحة عامة عن المؤسسة وخدماتها والثاني إلى مدى تحليل الحسابات من طرف محافظ الحسابات ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة.

إن للمراجعة القانونية أهمية بالغة في توليد اعتقاد رشيد وثقة في المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم وذلك من خلال الإدلاء بحكم انتظام وصدق الحسابات السنوية، وإعطاء الصورة الوفية للحالة المالية للمؤسسة، ومن ذلك فإنها الأكثر فاعلية والتي تساعد الادارة في التعرف على أهم المعوقات التي تواجه التنفيذ الفعلي السليم لسياسة المؤسسة إلا إن الهدف الأساسي لها هو أبداء الرأي على القوائم المالية.

غير ان الحديث عن النظام المحاسبي المالي الملم بالمفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالمبادئ المحاسبية التي تتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومات المالية، كما يهدف إلى مساعدة في تحضير القوائم المالية وتفسير المستعملين للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى إبداء الرأي حول مدى مطابقة هذه القوائم مع المعايير المحاسبية .

وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تفويض وتعيين محافظ حسابات كممثل قانوني مستقل على المؤسسة للعمل على إثبات شرعية وصدق حساباتها وفق معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول مهمة محافظ الحسابات

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع ، توصلنا للنتائج الخاصة باختيار الفرضيات ونتائج عامة مع مجموعة من الاقتراحات.

اختيار فرضيات البحث:

بعد الدراسة السابقة توصلنا إلى مايلي:

- **الفرضية الأولى** : محتوى معالجتنا في الفصل الأول حول المراجعة وجدناها أنها تطبق وفقا لمعايير وتشريعات قانونية وذلك لتحقيق الأهداف وحماية المؤسسة والوقوف على فحص انظمة الرقابة والبيانات والدفاتر الخاصة بها.
- **الفرضية الثانية**: ومن خلال الفصل الثاني أبرزنا ان اعتماد النظام المحاسبي المالي على المعايير المحاسبية الدولية يضمن التعامل مع المؤسسات الأجنبية هذا ما يؤدي إلى تحسين الأداء في المؤسسات وزيادة الخبرة وملائمة القوائم المالية.

- **الفرضية الثالثة :** من خلال ما افترضنا وجدنا انه تكمن خطوات عمل محافظ الحسابات على إمكانية اعتماده على المراقبة الداخلية ويعتمد المحافظ على هذا التقييم لضمان التنظيم الحسن للمعلومات.
- **الفرضية الربعة:** إن تقرير محافظ الحسابات يعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية وهذا ما تنطوي عليه من نقاط تبرز مدى مطابقة القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى عدالة الصورة التعبيرية لها بالإضافة إلى التوصيات التي يقدمها.
- **الفرضية الخامسة:** بالنسبة إلى الفرضية الأخيرة والمتعلقة بالتزام محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل زيادة الثقة بالمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في تحليل الحسابات، فلقد أظهرا المستجوبون التزام محافظ الحسابات بهذا الدور وذلك باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية عاملا مهما في تحديد نطاق عمله الميداني وعامل ضمان صحة البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها.

النتائج:

أما في النتائج المتوصل إليها فكانت كالأتي:

- مراجعة الحسابات للمؤسسة ما تشتمل على دراسة أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعمليات ذات المغزى المالي وطريقة الرقابة والإشراف عليه وفحص سجلاتها والقيود المحاسبية.
- بعد إعداد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تكون الجزائر قد امتلكت نظاما محاسبيا متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية ومواكبا لتطورات على مستوى الدولي لأن المعايير المحاسبية تمثل تطور الفكري المحاسبي الحالي.
- يمر محافظ الحسابات بمراحل أولا وهو التعرف بالمهمة واتجاهها العام والثانية تتمثل في فحص مراقبة الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي الأخير كتابة التقرير.
- إن المصادقة على شرعية وصدق القوائم المالية من قبل محافظ الحسابات يزيد من ثقة المستخدمين والمستثمرين وتحصى بمكانة اقتصادية ومالية معتبرة.
- يقع على عاتق إدارة المؤسسة منع الغش والأخطاء ويتم ذلك بتأسيس نظام رقابة داخلية فعالة ومراقبة تنفيذه، ويقوم محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ويكتشف بذلك موطن الضعف وكذا حالات الاخطاء والغش في

نظام كوجود أخطاء دفترية او محاسبية في السجلات وتسجيل عمليات وهمية بالإضافة إلى عدم التطبيق السليم للسياسات المحاسبية، وهذا ما يعزز الثقة في المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي باعتباره المسؤول الأول عن توليد المعلومات التي يتخذ على أساسها مجموعة القرارات.

الاقتراحات:

بعد دراسة لموضوع مهمة محافظ الحسابات هناك مجموعة من الاقتراحات والتوصيات يمكن إدراجها فيما يلي:

- ضرورة وجود لجان محلية واقلمية لتعرف على كل المستجدات في مجال علم المراجعة لثقة بالمهنة.
- ضرورة توعية المؤسسات إلى وضع نظام لمعالجة المعلومات المالية وذلك لتفادي الاخطاء قبل فوات الاوان.
- ضرورة الاعتماد على محافظي الحسابات في المؤسسات نظرا للأهمية البالغة له.
- الاهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات والآخذ بالتوصيات والحلول التي تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات.
- تعتبر مهمة محافظ الحسابات كافية بمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي وهذا ما تعرضه القوائم المالية.

آفاق الدراسة:

في نهاية هذه الدراسة والمتمثلة في مهمة محافظ الحسابات الذي يعتبر الشخص الوحيد المخول له قانونا بفحص نوع من انواع المراجعة، ولمزيد من البحث في هذا المجال نقترح على المهتمين بهذا الموضوع إشكاليات وأفاق لدراستها في المستقبل على الاشكال التالية:

- إلى أي مدى قد تساعد محافظة الحسابات في تطوير وتحسين الاقتصاد الوطني.
- كيف تكون التغيرات التي تسيطر على المراجعة بصفة عامة وعلى محافظة الحسابات بصفة خاصة من خلال النظام المحاسبي المالي.

تمهيد:

لقد تعددت الكتب التي تناولت "المراجعة" ولكنها كانت جميعا ترتكز على ما تقدمه، حيث يعتبر عملها في الفحص والتحقيق الذي يتم ممارسته بواسطة شخص معين أو جهة معينة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ المهام، والالتزامات بالمعايير، ومن المعروف أن المراجعة التي تخضع لها المؤسسات تنقسم من حيث القائم بها، إلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ولدراسة أعمق وتفصيلا أكثر لما تما ذكره، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: المراجعة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما عليها الآن كان أمرا حتميا، بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعددها وتفرعها ، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة و مفهومها

قبل التطرق إلى مختلف التعاريف للمراجعة لابد من تقديم لمحة تاريخية عن المراجعة.

أولا: لمحة تاريخية عن المراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، والدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فللمراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين و اليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل تلاعبات و أخطاء و بالتالي صحتها.[1]

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هده الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى و التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام، و بالتالي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، لذلك سنورد جدول نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة.

[1] محمد التهامي، مسعود صديقي، **المراجعة و تدقيق الحسابات (الإطار النظري و الممارسات التطبيقية)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،الطبعة الثانية ،2005 ص6.

الجدول رقم 01: التطور التاريخي للمراجعة.

المدة	أمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من1700الى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية و المساهمين.	المحاسب.	منع الغش، و معاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من1850الى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش و تأكيد مصداقية الميزانية.
من1900الى 1940	الحكومة و المساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.	تجنب الغش و الأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك و المساهمين .	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.	الشهادة على صدق و سلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية و معايير المراجعة،
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات و نوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص7- 8.

ثانيا: مفهوم المراجعة

تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة حيث تركزت معظمها على تبيان أهدافها و المجالات التي تعمل فيها فنجد:

تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين: المراجعة هي جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات وتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا و من ثم التقرير عن ذلك، و يجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء و مستقل. [1]

أما خالد أمين عبد الله فيعرف المراجعة أنها فحص أنظمة الرقابة و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحص انتقادي منظم، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة معينة ومدى تصويرها لنتائج إعمالها.[2]

المراجعة هي عبارة عن: "عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة، بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توفر تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة و تبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين."[3]

ومن خلال ما تم تقديمه يمكن تعريف المراجعة:

هي عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة و القرائن بطريقة موضوعية من قبل شخص مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي عن صحة و مصداقية المعلومات المالية، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هده المعلومات في كل الظروف، وتوصيل نتائج هدا التقييم إلى الأطراف المعنية.

---

[1] الزهرة بسي، **مراجعة الحسابات و دورها في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي، 2011- 2012 ، ص 7.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 13.

[3] أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية،مصر،2006، ص 18 .

المطلب الثاني: أهمية المراجعة و أهدافها

أولا: أهمية المراجعة

تعود أهمية المراجعة لكونها وسيلة لا غاية، تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية المدققة والتي يعتمدون عليها في إتخاد قراراتهم و رسم سياساتهم ويمكن حصر أهم الجهات التي تهتم بالمراجعة في:

1 - **مسيرو المؤسسات :** يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الاهدف المسطرة قد تم بلوغها و التحقيق من أن نظام المتابعة و المراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة و صادقة و التي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

2 - **المساهمون و ملاك المؤسسة** :يتجه اهتمام المسيرون إلى نتائج المراجعة و للتأكيد من:

- الاستغلال الجيد و الأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.
- الكشف عن أخطاء الغش و منع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.[1]

3 - الدائنون والموردون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة، متعامليها و دائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية و المركز المالي، كما أن درجة السيولة و الربح ذات أهمية قصوى لهم، و بالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو اتجاههما.

4 - إدارة الضرائب : تعتمد الأجهزة الضريبية في الدولة على المراجعة، حيث أن الحسابات التي تمت مراجعتها توفر قدر من الأمان و الثقة لموظفي إدارة الضرائب في تحديد وعاء الضريبة.[2]

---

[1] شعبان لطفي ،**المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الإعمال،جامعة الجزائر، 2003_2004، ص 22.

[2] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة واليات التطبيق**، الدار الجامعية،مصر، 2002– 2003، ص ص 18–19.

ثانيا:أهداف المراجعة

من خلال تتبع التطور التاريخي لمراجعة الحسابات يتضح أن أهداف مراجعة الحسابات انتقلت من مجرد اكتشاف الأخطاء و الغش إلى البحث على الدقة و المصداقية و العدالة في مخرجات النظام المحاسبي أي معلومات محاسبية،ومنه تتوضح الأهداف المرجوة منها أصبحت تشمل عدة نواحي، ويمكن سردها كما يلي:

– إن الهدف الرئيسي لمراجعة الحسابات هو تحديد مدى دقة و مصداقية تمثيل القوائم المالية للمركز المالي و نتيجة الأعمال المنشأة، إي أن الغرض من اعتماد مراجعة الحسابات يتمثل أساسا في إظهار نتائج المنشاة بصورة سليمة، و إبراز المركز المالي السليم لها.[1]

– التأكد من إن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر التي تشملها ميزانية المنشاة وبقية القوائم المالية موجودة فعلا، كالتأكد مثلا من أن جميع الأصول التي امتلكتها المنشأة قد ظهرت في السجلات بكمية و قيمة حقيقية و مناسبة، وقدرت بما يتماشى مع القواعد المحاسبية المعتمدة، أخذا بعين الاعتبار تنوع المعايير المستخدمة في تقييمها.

– الحصول على صورة كاملة وشاملة لجميع إحداث المنشأة، من أجل الوصول إلى الشمولية في المعلومات التي يولدها النظام ألمعلوماتي، حيث يقوم المراجع بتنظيم و تبويب هذه المعلومات بعد التأكد من دقتها الحسابية بمختلف أدلة الإثبات المتوفرة من سجلات وغيرها، وذلك في شكل يجعلها شاملة عن الوضعية الحقيقية للمنشأة.

– تهدف المراجعة إلى تقييم مختلف الإحداث المحاسبية، كإطفاء المصاريف الإعدادية وامتلاك الاستثمارات على أساس الطرق المعمول بها محاسبيا و انسجاما مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وهذا من اجل الدقة في الحسابات المعنية.

– يمكن تلخيص أهداف المراجعة إلى مجموعتين كما يلي:

1 -الأهداف الرئيسية:

– شرعية وصدق الحسابات (صحة و مصداقية المعلومات المحاسبية)

– زيادة ثقة المستفيدين من المعلومات المحاسبية

[1] مسعود صديقي ، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003– 2004، ص ص 21- 22.

– التحقق الموضوعي المستقل من الكفاءة الاقتصادية و الإدارية لعمليات المنشأة.

2 –**الأهداف الثانوية**

– دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية.[1]

المطلب الثالث: أنواع المراجعة

يمكن تبويب أنواع المراجعة كالتالي:

1 –**المراجعة الكاملة و المراجعة الجزئية:**

المراجعة الكاملة: هي المراجعة التي تتم للأنظمة الصادرة من الهيئات التي تنظم مهنة المراجعة و التي يلتزم فيها المراجع بفحص جميع القوائم المالية و إبداء رأيه حول عدالة هده القوائم ككل.

وقد يطلب من المراجع أن يفحص عنصر واحد من عناصر القوائم المالية مثل المخزون أو المبيعات أو مجموعة من العناصر و بهذا تكون المراجعة جزئية، في هذه الحالة لا يلتزم المراجع بإبداء رأيه حول القوائم المالية كما في الحالة السابقة و إنما يقتصر رأيه على ما قام به فقط.

2 –**المراجعة المستمرة و المراجعة النهائية:** يقصد بالمراجعة المستمرة قيام المراجع بعملية الفحص خلال السنة و بعد نهاية الفترة المحاسبية في حين أن المراجعة النهائية تعني قيام المراجع بفحص عمليات المؤسسة بعد نهاية السنة المالية و إعداد القوائم المالية.

3 –**المراجعة الإلزامية و المراجعة الاختيارية :** يحتم القانون القيام بها حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، و يترتب عن عدم القيام بها وقوع المخالف تحت طائفة العقوبات المقررة.

أما المراجعة الاختيارية هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني و بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة.

4 –**المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:** يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها فحص لعمليات المؤسسة و دفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المؤسسة و هي جزاء من نظام الرقابة الداخلية.

أما المراجعة الخارجية هي عبارة عن فحص انتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المؤسسة

[1] مسعود صديقي، مرجع سابق،ص 24 .

و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.

5- المراجعة الشاملة و المراجعة الاختبارية:

المراجعة الشاملة تعني مراجعة جميع القيود والسجلات و الحسابات و المستندات ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تصلح للمؤسسات صغيرة الحجم.

إما المراجعة الاختبارية في هذه الحالة يقوم المراجع باختبار عينة يختارها مع مراعاة تعميم النتائج على المجتمع الخاضع لعملية الفحص و يتوقف تحديد حجم العينة على ما يظهره فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية من جهة ومدى إمكان تطبيق إجراءات المرجعة الاختبارية من جهة أخرى. [1]

ويبين ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم: 01 أنواع المراجعة.

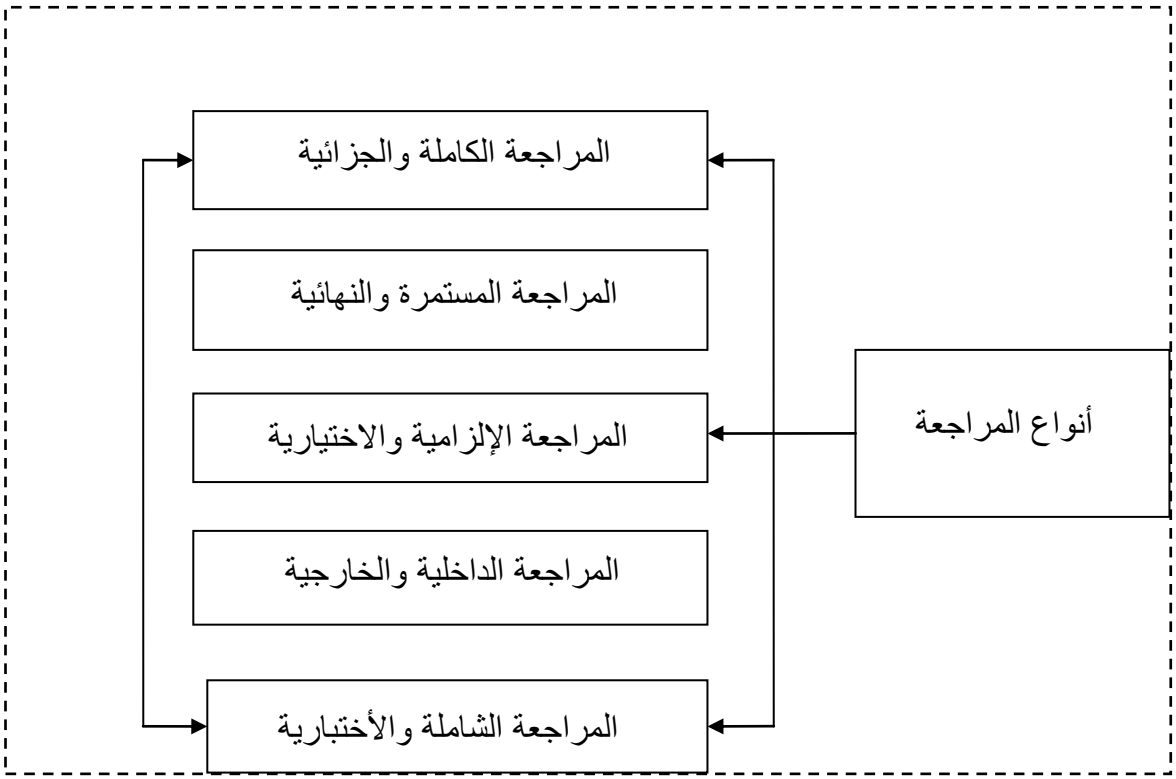

المصدر:من إعداد الطالبة .

[1] هاجرة محلو، **دور المراجعة الداخلية في تحسين و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ،جامعة الوادي ، 2012 ،ص: 8- 9.

المطلب الرابع: معايير المراجعة

تتقسم معايير المراجعة المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما (**GAAS**)، إلى ثلاث مجموعات رئيسية و هي:

أولا: المعايير العامة

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية المراجعة، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين وتوصف بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة.

1 - معيار التدريب و الكفاءة

-**التأهيل العلمي** : معنى هذا أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعيا في المحاسبة والمراجعة وكذلك الحصول على قدرة كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم لأخرى.

-**التأهيل العملي** : يعني أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مراجعا قضاء فترة من الزمن للتدريب العلمي و معرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة.

2 - معايير الاستقلال

أن وصول مهنة المراجعة إلى درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية يجب أن تتوفر على بعض المعايير الأساسية التي تخدم هذه المهنة، بحيث يجب أن يتم مراجعتها من قبل شخص يتمتع بالاستقلال والحياد عند إبداء رأيه.[1]

3 - بذل العناية المهنية اللازمة

يقصد بهذا المعيار بدل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني في أداء المراجع لعملية المراجعة وفي إعداده للتقرير، وهناك من بعض الكتاب والمختصين من يطلق على هذا المعيار بالحذر المهني المعقول.

ـ أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي من الممكن أن تحدث عند قيامه بعملية التخطيط لعملية المراجعة أو أثناء القيام بعملية المراجعة.

[1] الزهرة بسي، مرجع سابق، ص 25.

ـ إزالة الشكوك التي تتعلق بالعناصر المهمة في إبداء الرأي.

ـ أن يعمل المراجع دائما على تطوير خبرته المهنية.

ـ الاهتمام بمراجعة عمل مساعديه.[1]

ثانيا: معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب توفرها بواسطة إجراءات المراجعة المرتبطة بالأهداف الواجب تحقيقها، وتتضمن ثلاث معايير هي:

1 - معيار التخطيط السليم لعملية المراجعة و الإشراف الدقيق على ألمساعدي

يتعين على المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وكذلك تخصيص العمالة المتوفرة بالمكتب على الإعمال المختلفة، مع ضرورة تحقيق الأشراف المناسب على هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعة بطريقة كاملة ووفقا لمستوى الأداء المتفق عليه.

2 - **معايير دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية**

تتمثل أهمية هذا المعيار كونه يساعد المراجع في تحديد طبيعة وتوقيت ومجال اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية ذلك لان نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها.

3 - معيار كفاية و صلاحية أدلة الإثبات

لتحقق هذا المعيار يجب النظر إلى المراجعة بأنها وسيلة أو عملية منتظمة ومتكاملة لتجميع الأدلة، و الهدف من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، فكلما يصل المراجع إلى جمع اكبر حجم من الأدلة كلما كان رأيه النهائي ذو صحة ومصداقية.

[1] الزهرة بسي، مرجع سابق،ص 26،

ثالثا: معايير إعداد التقرير

معايير إعداد التقرير هي التي من خلالها يبدي المراجع رأيه ويدون فيها النتائج التي توصل إليها من عملية المراجعة التي قام بها.

1 - مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها

إن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها يمكن اعتبارها معيار يقاس من خلاله صدق وعرض القوائم المالية.

ومن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نذكر:

- مبدأ استمرارية النشاط.
- مبدأ استقلال الدورات
- مبدأ استقرار الوحدة النقدية.
- مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية.
- مبدأ القيد المزدوج.
- مبدأ الحيطة و الحذر.[1]

2 - مدى ثبات التطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

ينبغي أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وتأثيرها على القوائم المالية.

3 - احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات والبيانات

ويقصد به أن تحتوي القوائم المالية على كل البيانات والإيضاحات التي تمكن مستخدمي هذه القوائم فهمها دون أي غموض، وفي حالة ما إذا كانت هذه القوائم خالية من الإيضاحات والبيانات اللازمة فإنه يتوجب على المراجع أن يذكر ذلك في تقريره النهائي الذي يسلمه للمؤسسة محل المراجعة.

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 34.

4 - إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية

أي أن يبدي المراجع رأيه بجمع القوائم المالية للتأكد من مدى صدق و صحة المركز المالي للمؤسسة، كما أنه لا يعني بالضرورة أن يعطي المراجع موافقة تامة أو رفض للقوائم المالية.[1]

المبحث الثاني:المراجعة الداخلية

مع تطور حجم المنشآت و انتشارها جغرافيا على نطاق واسع زادت الحاجة إلى أساليب للتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل توفير الحماية لأصول المشروع وضمان الدقة للبيانات ولهذا نشأت المراجعة الداخلية لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات.[2]

المطلب الأول: نشأت المراجعة الداخلية و مفهومها

قبل التطرق إلى مفهوم المراجعة نتطلع على نشأتها

أولا: نشأت المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات، وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين **IIA**.[3]

ويهتم بوضع معايير المهنة وعقد امتحانات تاهيلية تمنح على إثرها شهادة مراجع داخلي معتمد، إلى جانب عقد العديد من المؤتمرات والبرامج التدريبية في جميع أنحاء العالم.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة

---

[1] محمد بوتين، مرجع سابق، ص 35.

[2] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة و المراجعة الداخلية (على مستوى الجزئي و الكلي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004 ، ص 173 .

[3] شعبان لطفي، مرجع سابق، ص50.

الاعتراف بها كنشاط يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري ألا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على انه"يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها". كما أكمل في النص المادة 58 على انه" لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذه الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليه في هذا الشأن.[1]

ثانيا: مفهومها

تعدد مفهوم المراجعة الداخلية وتنوع نذكر منها:

ـ المراجعة الداخلية: هي مراجعة العمليات والمستندات الخاصة بالمشروع بمعرفة المشروع ذاته، وهي عملية يؤديها موظفين تابعين للمشروع وخاضعين لإدارة.[2]

ـ تعريف الدكتور طارق عبد العال حماد

المراجعة الداخلية :هي"وظيفة تقييم داخلية ثابتة (أي من داخل الوحدة الاقتصادية) لفحص وتقييم أنشطة الوحدة الاقتصادية كخدمة".[3]

ـ السيد أمين أحمد لطفي

هي عبارة عن وظيفة تقييم مستقلة مقررة داخل أحد المؤسسات بهدف فحص وتقييم أنشطتها باعتبارها أداة لخدمة هذا التنظيم.[4]

ـ هي الفحص المحاسبي لسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء أو الغش أو التلاعب وما يترتب بها من فحص لأنظمة الرقابة الداخلية، فان مهمة كل منهما مكملة للأخرى وإن اختلفت أهداف الفحص .[5]

---

[1] هاجر محلو، مرجع سابق، ص11.

[2] منصور حامد محمود، محمد هشام الحمودى، محمد أبو العلا الطحان، **أساسيات المراجعة**، الطبع بمطبعة مركز جامعة القاهرة ،1999 ، ص 11.

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول ،2003 ، ص 36.

[4] أمين السيد احمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص98 .

[5] محمد احمد خليل، **المراجعة و الرقابة المحاسبية**، دار الجامعيات المصرية،1968، ص3.

ـ ومن التعاريف السابقة الملمة بالمراجعة الداخلية نجد التعريف الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية "هي وظيفة يؤديها موظفون من داخل المؤسسة و تتناول الفحص ألانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية.[1]

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية وأهميتها

أولا: أهداف المراجعة الداخلية

وتتمثل في:

ـ دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات والقوائم.

ـ المحافظة على أصول المنشاة وحمايتها من الغش والاختلاس والسرقة.[2]

ـ تقييم عمل الإفراد ومدى قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم.

ـ التأكد من التمشي مع الخطط والسياسات والإجراءات داخل المؤسسة ومدى الالتزام بهم.

فحص وتقييم قوة تطبيق الرقابة المالية والنواحي التشغيلية في المؤسسة.[3]

ثانيا: أهميتها

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الإعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر عين وادن المراجع الخارجي، واهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الممثلة فيما يلي:

ـ كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها.

ـ اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.

---

[1] رقية غربي، **تقييم مدى التزام المراجع الخارجي، بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية**، مذكرة تدخل لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي ،2012 ، ص 25.

[2] منصور حامد محمود، مرجع سابق، ص 140.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة للنشر**، مصر، 2001، ص ص 217-218.

ـ حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.

ـ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة.

ـ تطوير إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.[1]

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية

يمكن تبويب المراجعة الداخلية إلى نوعين كما يلي:

أولا:المراجعة الإدارية:

ترتبط المراجعة الإدارية بمهام الرقابة الإدارية إذ أنها الوسيلة التي عن طريقها يمكن للإدارة اكتشاف المشاكل الإدارية قبل حدوثها عن طريق المراجعة الدورية المنتظمة لأهداف وسياسات وخطط المنشأة. وبالتالي فان المراجعة الدورية هي مهمة وتقوم المراجعة الإدارية الدورية على تحقيق الإغراض الآتية:

1 - دراسة موقف المنشأة داخل الصناعة التي تعمل فيها، وتشمل هذه الدراسة موقفها بالنسبة للشركات الأخرى ونصيبها من الأسواق المحلية والخارجية.

2 - مراجعة السياسات الإدارية والإنتاجية والتسويقية نتيجة الدراسة السابقة .

3 - مراجعة التنظيم القائم وما يتطلبه الأمر من تعديل .

4 - مراجعة النظام المحاسبي القائم،ومدى كفايته في مواجهة أي تعديل يتخذ.[2]

[1] محمد سمير الصبان، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة و المراجعة الداخلية (مدخل نظري تطبيقي)**، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 1986 ، ص 136.

[2] محمد احمد خليل، مرجع سابق، 125.

ثانيا: المراجعة المحاسبية

ويقصد بها المراجعة على العمليات المالية للتأكد من صحة تسجيلها من ناحية والتأكد من سلامة إدارة أصول المنشأة من ناحية أخرى، لهذا فان إجراءات المراجعة المحاسبية تهدف إلى تحقيق الإغراض آلاتية:

1 - التأكد من صحة البيانات المحاسبية.

2 - حماية الموارد المالية.

وتشمل إجراءات المراجعة المحاسبية الخطوات الآتية:

1 - مراجعة سابقة.

2 - مراجعة لاحقة.

3 - الجرد المستمر المفاجئ على الأصول.

ويهدف الإجراء الأول إلى التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة، والقضاء على سوء التصرفات.

ويهدف الإجراء الثاني إلى اكتشاف أي أخطاء تقع في تسجيل المستندات في الدفاتر المختلفة .

ويهدف الإجراء الأخير إلى حماية الأصول والموجودات عن طريق إجراءات الجرد المستمر المفاجئ لاكتشاف السرقات من التلاعب أو سوء استعمالها.[1]

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم 02: المراجعة الداخلية.

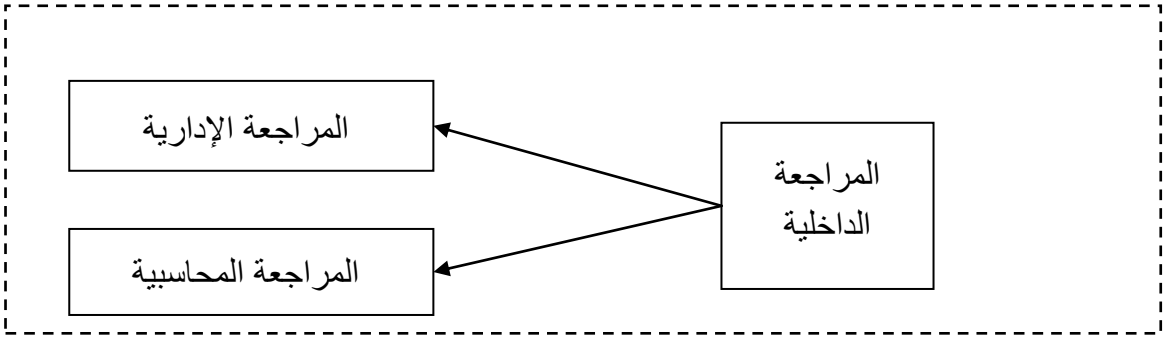

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] محمد احمد خليل، مرجع سابق،ص:127.

المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية.

تقدم المراجعة الداخلية بحكم كونها وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في المؤسسة والتابعة للإدارة العليا فيها، تقدم العديد من الخدمات داخل المؤسسة من أهمها ما يلي:

أولا: خدمات وقائية

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في المؤسسة لتحقق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر (الإسراف) وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة (الإدارية الإنتاجية المالية) من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

ثانيا: خدمات تقييمية.

تتمثل في الأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة،وقد يستخدم المراجع الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المراجع الخارجي بالتعاون معا في ذلك من تيسير لمهمة كل منهما.

ثالثا: خدمات إنشائية

وهي التي تتمثل في مساعدة المراجع الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات الملائمة قي مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

رابعا: خدمات علاجية.

تتمثل في الأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها .

حيث نجد إن مختلف هذه الخدمات يقدمها المراجع الداخلي تتم بسبب الأتي:

ـ وجود المراجع الداخلي طوال الوقت داخل المؤسسة ومعايشته للمشاكل الداخلية فيها.

ـ عمل المراجع الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار العام وبصورة شاملة لكافة العمليات.[1]

[1] هاجر محلو، مرجع سابق، ص:14.

المبحث الثالث: المراجعة الخارجية

تعد المراجعة ميدان واسع، وذلك لما هو ملاحظ أن نطاق وأسلوب المراجعة وتوقيت القيام بها قد يختلف من حالة إلى أخرى،وهذا لتنوعها ومع كبر حجم المؤسسات وضخامة وسائلها البشرية المادية المالية المستعملة.

المطلب الأول : مفهوم المراجعة الخارجية.

تنوعه تعاريف المراجعة الخارجية واختلفت ولذلك سيتم التطرق إلى أهم التعاريف:

1 -تعتبر المراجعة الخارجية على أنها"الفحص ألانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المؤسسة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه إتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف أبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.[1]

2 -تعرف المراجعة الخارجية على أنها الأداة الرئيسية والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ماهي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعينة بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة.[2]

3 - المراجعة هي العملية التي تقوم على جمع وتقييم موضوعي ومنهجي للأدلة والبيانات التي تعبر عن الوقائع والإحداث الاقتصادية، لضمان التوافق بين هذه البيانات، وإبلاغ النتائج المتوصل إليها إلى المستخدمين المهتمين.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف الشامل لها:

المراجعة الخارجية بأنها" عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل، بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة، مع توصيل النتائج

---

[1] احمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص ص 23- 24.

[2] مامة مفتاح، **دور المراجعة الخارجية في الحكم على مصداقية وشرعية القوائم المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2011- 2012، ص 42.

[3] الأخضر عايشي، **دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة التقارير المالية** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص 2.

للمستخدمين ذوي الاهتمام". [1]

المطلب الثاني:أهداف المراجعة الخارجية وأهميتها

أولا: أهداف المراجعة الخارجية

تهدف المراجعة الخارجية إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتهدف أيضا إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصفة عامة تتضمن الجوانب التالية:

1 -ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وهدافها الرئيسية.

2 -التعرف على أساليب وأدوات التحقق التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المؤسسة.

3 -الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المراجع الخارجي وما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجال أداء عمله.

4 -تحديد مستوى العلاقة بين المراجع الخارجي وإدارة المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية قي المؤسسة لتحديد مستوى التعاون بينهما في مجال انجاز عملية المراجعة.

5 -مستوى المسؤوليات التي يقبلها المراجع الخارجي والتي يقبلها للتعبير عن أرائه المهنية.[2]

ثانيا: أهمية المراجعة الخارجية

ترجع أهمية المراجعة إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستخدمين منها، وكلما كبر حجم المؤسسة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة مراجع الحسابات أكثر صعوبة نظرا لاستخدام هده البيانات قي اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

ويتمثل دور المراجع في أنه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف القيمة بالرقابة والثقة.

لذا قد يرى البعض أن يقسم سلوك مستخدمي المعلومات في اتحاد القرارات إلى ثلاث

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندارية، 1999- 2000 ، ص 7.

[2] مامة مفتاح، مرجع سابق، ص 45.

مجموعات كما يلي:

1 -**متعادلي المخاطر** : وتضم هذه المجموعة كبار السن والأشخاص الأكثر حرصا، والذين يفضلون العوائد التي تتناسب مع درجات المخاطر المناسبة، مثل الحصول على عائد ثابت منخفض مقابل درجة مخاطر منخفضة.

2 -**متجنبي المخاطر**: وتضم هذه المجموعة المديرين والمستثمرين ورجال الإعمال، حيث يكون الفرد في هده المجموعة مستعد لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الاستثمار المبدئي اقل من القيم المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

3 -**قاصدي المخاطر**: وتضم هذه المجموعة المقامرون في نوادي القمار، والذين يدفعون أموالا أكثر مما يتوقعون من العائد خاصة إذا تم حساب هذا العائد باحتمالات الربح أو الخسارة.

وعموما فاهميه عملية مراجعة الحسابات وآثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذهم لقراراتهم تتضح من خلال الأتي:

ـ تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزودهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات.

ـ يستلزم اتخاذ قرار معين، وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير المراجعة والتي ترتبط بتحقق أهداف معينة، تكون باعثا ودافعا لاتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها.[1]

[1] الأخضر عايشي، مرجع سابق،ص ص : 8 – 9.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الخارجية وخدماتها

أولا: أنواع المراجعة الخارجية

يمكن تبويب أنواع المراجعة الخارجية إلى عدة أنواع وذلك بناءا على معايير مختلفة نذكر منها:

1 - **مراجعة العمليات** : هذا النوع يدرس مدى نجاح تطبيق خطط الإدارة، ويقدم لمتخذ القرارات عبر مختلف مستويات الهيكل التنظيمي بنتائج وأراء قصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة باعتبارها نظام معقد مفتوح على المحيط الخاص بها، إن مراجع العمليات يتعدى الناحية المالية ويتعمق في كل ما يدرسه، حيث أنه يبحث عن الأسباب الحقيقية.

ومنه يمكن تعريف مراجعة العمليات كما يلي: " إن الهدف الأساسي لمراجعة العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسئولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم النشاطات وتقديم تعاليق واقتراحات حولها".

2 - **المراجعة المالية** : وذلك باعتبارها فحص منتظم للقوائم والتقارير المالية المحاسبية والعمليات المتعلقة بها، لتحديد مدى تمشيها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومع السياسات الإدارية أو المتطلبات المرسومة.

3 - **المراجعة المستندية** : من خلال اسمها فهذه المراجعة تخص المستندات القانونية في المؤسسة والمتمثلة في الفواتير بأنواعها، والشيكات، لذلك يمكن تحديد مفهوم المراجعة المستندية على أنها المراجعة التي تقوم على أساس المستند المعين هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها المراجع لإتمام مهمته بواسطة مقارنة البيانات الواردة في المستند بما تم تسجيله في الدفاتر القانونية للمؤسسة كما يقوم المراجع بفحص وتقييم مدى مصداقية وسلامة المستند وقانونيته. [1]

4 - **المراجعة القانونية**: وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المسندة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من المراجعة.

[1] السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص51.

5 - **المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات ومصداقيتها.[1]

وتبيان ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم03: المراجعة الخارجية.

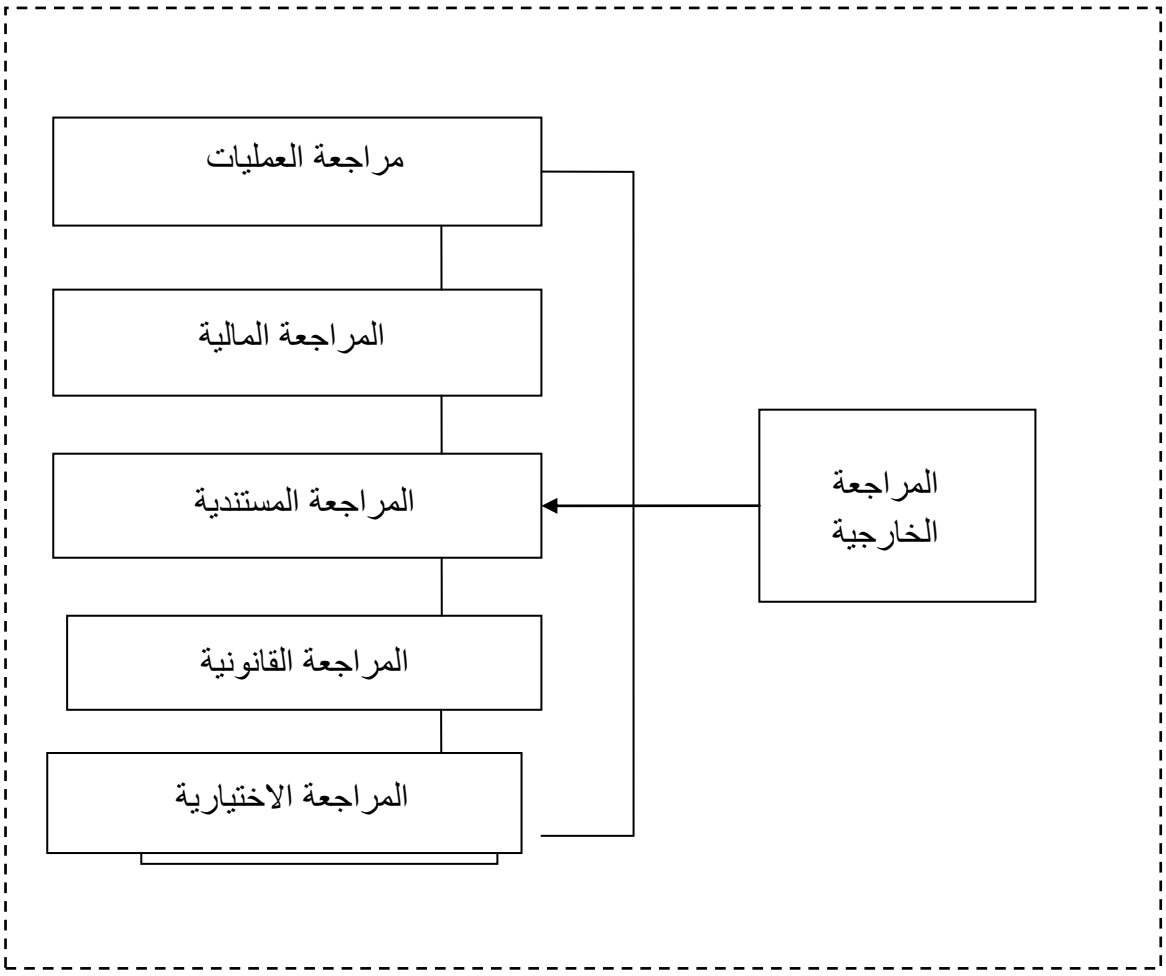

المصدر:من إعداد الطالبة .

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

ثانيا: الخدمات التي تقدمها المراجعة الخارجية.

يستطيع المراجعون الخارجيون الذين تضمهم مكاتب المحاسبة والمراجعة، بما لديهم من تعليم وخبرة ودراية بمسائل التقييم والحكم وإبداء الرأي، تقديم العديد من الخدمات في العديد من المجالات المختلفة،

وبصفة عامة يمكن تمييز الخدمات التي يمكن أن تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة إلى مجموعتين:

1 **الخدمات التقليدية لمكاتب المحاسبة والمرجعة**

– **خدمة المراجعة:** وهي تنطوي على نشاط الفحص المستقل للسجلات والحسابات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وذلك بغرض إبداء الرأي في مدى صدق وسلامة القوائم المالية للوحدة، أو بغرض التقرير عن جانب معين في إطار المراجعة الجزئية.

– **الخدمات الضريبية:** وهي تنطوي على تلك الخدمات المتعلقة بتقديم النصح حول أفضل الطرق لتنظيم جهود العميل من وجهة النظر الضريبية، وباحتساب مقدار الضريبة من البيانات التي تقدمها الحسابات بعد تعديلها لإغراض الضرائب، ويبدو قيام المنشات المراجعة بهذه الخدمة أمرا طبيعيا بسبب تشابه الأسس المستخدمة في تحديد صافي الدخل المحاسبي.

– **خدمات محاسبية:** وهي تنطوي على تلك الخدمات المتعلقة بقيام منشآت المراجعة وبصفة خاصة الصغيرة منها، بتسجيل العمليات الخاصة بإحدى الشركات في الدفاتر والحسابات باستخدام المستندات الأصلية، آو بإعداد القوائم المالية لإغراض الاستخدام الداخلي، أو لإغراض الوفاء بطلبات الدائنين أو مانحي الائتمان.[1]

2 **الخدمات غير التقليدية للمراجعة**

يقصد بالخدمات غير التقليدية للمراجعة جميع الخدمات التي تؤديها منشآت المراجعة بخلاف مراجعة القوائم المالية والخدمات الضريبية والمحاسبية، وتتمثل فيما يلي:

الاستشارات والخدمات الإدارية مثل دراسات الجدوى للمشروع الجديد أو التوسعات في المشروعات القائمة، وإدخال الحاسب الآلي في تشغيل النظام المحاسبي، وتصميم أنظمة التكاليف المتطورة وتصميم وتنفيذ برامج التدريب وتنمية الموارد البشرية وغيرها.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

– المراجعة الإدارية: حيث يقوم مراجع الحسابات بناء على طلب أصحاب المصلحة في المشروع، بفحص وتقييم ومراجعة مدى كفاءة وفعالية الإدارة في أداء وظائف المعروفة ويبدي رأيا فنيا في هذا الشأن للجمعية العمومية.

– مراجعة الموازنات التخطيطية: حيث يقوم مراجع الحسابات بمراجعة أسس ومبادئ وإجراءات إعداد وعرض الموازنات التخطيطية وإعداد تقرير برأيه في هذا الشأن لذوي الاهتمام.

– مراجعة البرامج: حيث يقوم المراجع الخارجي بناء على طلب بعض الجهات الحكومية وبعض الجهات المانحة للمعونات الخارجية، بفحص وتقييم تخطيط وتنفيذ البرامج الحكومية وبرامج المعونات الأجنبية وإعداد تقرير عنها.[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

أولا: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

من خلال التعاريف السابقة وأهداف كلا من المراجعتين يمكن إعداد الجدول التالي لإبراز أوجه الاختلاف بينهما كما يلي:

الجدول رقم 02 : المقارنة بين المراجعة الداخلية والخارجية

معايير التفريق	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من إن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة يعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002،ص 42.

درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقويم وإبداء الرأي.
المسؤولية	مسؤول إمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	مسؤول امام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص وراية الفني في القوائم المالية اليهم.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل بمقدار المسؤوليات التي تعهد للمراجعة الداخلية يكون نطاق عملها.	يحدد ذلك امر التعيين والاعتراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوا نيين والأنظمة.
توقيت التدقيق	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر:حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، الجزء الأول، 2009، ص 53.

ثانيا: أوجه الشبه المراجعة الداخلية والخارجية

وعلى الرغم من أوجه الخلاف بينهما فان هناك أوجه للشبه ومن أمثلة دلك:

- يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.
- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة والتي يمكن الاعتماد عليها.[1]

[1] حسين احمد دحدوح، مرجع سابق ص 54.

خلاصة الفصل:

إن التطور الكبير الذي شاهدته المؤسسات عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة إطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل الهيكل التنظيمي وتسمح بإبلاغ كل التطورات داخل المؤسسة.

فالهدف من المراجعة يتمثل في التحقق من صحة وصدق البيانات المحاسبية والمالية، ومدى تمثيلها للمراكز المالية والنتيجة المسجلة من طرفها، وهذا في إطار المعايير التي تحظى بالقبول العام والمنهجية التي وضعة لهذه المهنة، وعلى الرغم من الاختلافات والتشابه بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا إن التكامل بينهما موجود بدرجة كبيرة لان المؤسسة بحاجة لمجهدات كليهما.

تمهيد:

في الواقع يمكن تناول إطار المراجعة القانونية في الجزائر انطلاقا مما وردته النصوص القانونية المختلفة في هذه المهنة وذلك من قبل المخول له قانونا، ومن هذا المنطلق تظهر المهمة الخطيرة التي يقوم بها المحافظ في سبيل أداء واجبه المهني على أحسن وجه.

إلا أن محافظ الحسابات يقوم بتفنيد مهمته، وذلك عليه أن يلم بمختلف جوانب عمله، من خلال إبداء رأي فني محايد حول ما انتهت إليه إعمال المحاسبة والمراجعة ليقوم بكتابته في تقريره.

ومما ذكر سابقا تما تقسيم الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: بيئة عمل محافظ الحسابات.

المبحث الثالث: تقارير محافظ الحسابات.

المبحث الأول: نظرة عامة عن محافظ الحسابات.

بعد أن تناولنا في الفصل الأول عن المراجعة بأنواعها وقد حاولنا أن نسلط الضوء ونسقط الإطار على وضعية المؤسسات الجزائرية في سبيل تنظيم المهنة العريقة والجو المساعد حتى يتمكن محافظ الحسابات أن يؤدي عمله على أكمل وجه.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات.

تعددت المصطلحات رغم ذلك يبقى المفهوم واحد:

– يعرف حسب المادة 22 من القانون 10–01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كما يلي:" يعد محافظ الحسابات حسب هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات وانتظامها ومطابقتها لإحكام التشريع المعمول به".[1]

– ويطلق عليه أحيانا المحاسب القانوني ومراقب الحسابات والمراجع الخارجي، يزاول مهنة المراجعة من خلال مكتب خاص ويفرض منه صفة الاستقلالية وعادة ما يقوم بمراجعة القوائم المالية التاريخية المنشورة للمؤسسات سواء كانت مؤسسات تجارية أو خدمية، ويتم مزاولة هذه المهنة بترخيص خاص معتمد وفق لقوانين مزاولة المهنة بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للمؤسسة.[2]

ويمكن استخلاص أن: محافظ الحسابات في الجزائر هو كل شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته، وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق على صدق وشرعية هذه الحسابات من تم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون رقم 10–01 المؤرخ في 2010/05/29، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، **الجريدة الرسمية**، العدد 42 ، ص 32.

[2] بالهادي خديجة، **مساهمة المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة على القوائم المالية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013، ص 44.

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات وما يترتب عن المهمة.

أولا: مهام محافظ الحسابات.

يقوم محافظ الحسابات بالمهام التالية:

– يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصوص، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات أو الهيئات

– يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو حاملي الحصص.

– يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير.

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها.

– يعلم المسيرين والجمعية العامة والهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته إن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة دون التدخل في التسيير.[1]

ثانيا: ما يترتب عن مهمة محافظ الحسابات.

يترتب عن محافظ الحسابات إعداد:

– تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبررة.

– تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.

– تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

– تقرير خاص حول أعلى خمس تعويضات.

– تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

– تقرير خاص حول تطوير نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.

– تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

[1] عائشة شباب، **المراجعة الخارجية من منظور معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013، ص 51.

– تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال وتحديد معايير التقرير وإشكال وأجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الإطراف المعنية عن طريق التنظيم. [1]

المطلب الثالث: توقيت الاتصال والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

ند التخطيط للاستفادة من عمل المراجع الداخل، فان المراجع الخارجي يحتاج إلى دراسة الخطة المؤقتة للمراجعة الداخلية للفترة ومناقشتها في مرحلة مبكرة، وفي حالة كون عمل المراجع الداخلي هو احد العوامل المحددة لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المرجع الخارجي فانه يفضل أن يحدث اتفاق مسبق بين المرجع الخارجي والداخلي على توقيت مثل هذا العمل والمجالات التي تغطيها عملية المراجعة ومستويات الاختيار والطرق المقترحة لاختيار العينات وكيفية توثيق العمل المنجز وإجراءات الفحص وإعداد التقارير.

وتزداد فعالية التنسيق مع المراجعين الدخلين إذا تم عقد الاجتماعات في مراحل مختلفة إثناء الفترة ويحتاج المراجع الخارجي أن يحاط بتقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة وان توقع تحت تصرفه وان يتم إبلاغه باستمرار بأي أمور هامة تلقت انتباه المراجع الداخلي والذي قد يؤثر في عمل المراجع الخارجي فانه يجب على المراجع الخارجي إبلاغ المراجع الداخلي بأية أمور هامة تؤثر على المراجعة الداخلية. [2]

[1] مريم لودية، **أفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفق لمعايير المراجعة الدولية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص 80.

[2] رقية غربي، **تقييم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص اعمال المراجعة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الولية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص 44.

المطلب الرابع: خطوات عمل محافظ الحسابات.

وتتمثل هذه الخطوات في:

1 - معرفة المهمة واتجاهها العام:

في هذه الخطوة يتعرف محافظ الحسابات على الوظيفة والمؤسسة موضوع الدراسة وكل مايتعلق بها:

- **الدخول إلى المؤسسة**

على محافظ الحسابات إن يتأكد من شرعية تعينه، وقبل بدايته في تنفيذ التوكيل يجب عليه أن يرسل إلى الشركة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات، هذه الرسالة تشير إلى ما يلي:

- مسؤولية المهمة والمتداخلين والإتعاب.
- طرق العمل المستعملة وفترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها.
- الآجال القانونية لإبداع التقارير.

- **معرفة عامة حول المؤسسة**

إن التعرف بنشاطات المؤسسة يسمح بـ:

- فهم عناصر المحيط المؤثر في المعلومات المالية.
- كيفية تشكيل رقم الإعمال والنتيجة.
- توافق المراقبات مع نوعية المؤسسة.

لأخذ نظرة على المؤسسة يقوم محافظ الحسابات بجمع ما أمكنه من معلومات حول المؤسسة وبيئتها لأجل كشف الأخطاء والتلاعب، وبالإضافة إلى مقابلة الموظفين في المؤسسة وكل الأشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات، وكذلك يقوم المحافظ بزيارة مختلف الأماكن في المؤسسة كأماكن الإنتاج الادارة وغيرهم كل هده المعلومات يجب تنظيمها وإدراجها في الملف الدائم الذي يشمل على:

- العموميات الخاصة بالشركة او المؤسسة المراقبة.
- المراقبة الداخلية.
- معلومات محاسبية

- معلومات حول إعلام الآلي.
- الخصائص الاقتصادية والتجارية.

- **تنظيم المهمة**

محافظة الحسابات ينظم تسلسل الإعمال في مدة من الزمن ويحدد مايلي:

- اختيار المساعدين في الوظيفة حسب مستوى الخبرة.
- تاريخ ومكان التدخل.
- الوقت المناسب والآجال.

إن تنظيم المهمة او عمل محافظ الحسابات يثبت ما يلي:

- فعالية السياسيات المتبعة.
- إضافة للتحضير الجيد، هذا التنظيم يسهل عموما مناقشة الميزانية مع المؤسسة لأنها تسمح بإثبات صحة عدد الساعات الفعلية في تنفيذ الإعمال.

2- **تقييم نظام الرقابة الداخلي:**

يعتبر نظام الرقابة الداخلية على انه مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه لابد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها [1]

- **أهداف تقييم نظام الرقابة الداخلية**

ليس في استطاعة محافظ الحسابات التأكد من أن التسجيلات تعكس كل العمليات بالرغم من مراجعة كل التسجيلات، ولا يتأكد من ذلك إلا بعد تقييم مختلف النظم الجزئية ومعرفة أنها خالية من الأخطاء وان كل تدفق لا بد إن يسجل.

- **تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية**

أن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية يرتكز على المكونات الأساسية التالية:

- **نظام التنظيم:** يشمل على تعريف المسؤوليات تفرق المهام والمهن.
- **نظام الإعلام والتوثيق:** يتضمن إجراءات مكتوبة مستحدثة يوميا.

[1] طارق صياد، **دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب الإبداعية** ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2013، ص 23- 24.

– **نظام الأدلة :** يجب على هدا النظام أن يسمح بالتأكد من تجنيد وتنفيذ وتسجيل الصفات التنظيمية المناسبة،كتنظيم المحاسبة.

– **الوسائل المادية للحماية :** الحواجز،الخزائن المخصصة للسيولة وكل الوسائل التي تهدف إلى حماية الوسائل الجسدية والمادية.

– **الموظفين:** يجب على محافظ الحسابات تقييم إجراءات التجديد، التكوين الأولي والمستمر.

– **نظام المراقبة:** فحص وتقييم كل الأنظمة الرقابية المعمول بها. [1]

- **طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية**

من الوسائل الأكثر استعمالا في تقييم نظام الرقابة الداخلية هي:

– **قائمة الاستقصاء النموذجية:**

تعتبر هذه القائمة الأداة المهمة في دراسة الرقابة الداخلية، وهذا للحصول على إجابات"ايجابية أو سلبية" على الأسئلة، حيث أن الإجابات الإيجابية تعبر عن درجة من الرضا على الرقابة الداخلية، بينما تعبر الإجابات السلبية عن ضعف محتمل في أسلوب الرقابة، او أنها توضح على الأقل الحاجة إلى زيادة الفحص والدراسة، ونجد إن هده النماذج الاستقصائية قد استخدمت لفترات طويلة، ولعل ذلك ما يدل على فعاليتها في هذا المجال، ومع أن هناك اختلاف في الاستقصاء بين المنشات المختلفة، وتتلخص وظيفتها في إلقاء الضوء على نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية، وتشمل قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية.[2]

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2008، ص 51.

[2] محمد بوتين: مرجع سابق، ص 52.

المبحث الثاني: بيئة عمل محافظ الحسابات

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي عليه أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات وفق لما تقضي به قواعد ومبادئ المراجعة.

المطلب الأول: حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

أولا: حقوق محافظ الحسابات.

وردت حقوق المراقبين في المواد 105، 106 من القانون 159 لسنة 1981 وتلخص حقوق المراقبين فيما يلي:

– الاطلاع على الدفاتر والمستندات وفحص حسابات الشركة كما أن لهم الاطلاع على محاضر مجالس الادارة والجمعية العمومية وان يشرفوا على تنفيذ قانون الشركة وما يتطلبه قانون الشركة.

– الحق الاستفسار والتساؤل عن كافة البيانات والإيضاحات من المدرين او غيرهم من كل مايساعدهم على القيام بعملهم.

– جرد خزائن الشركة ليقف على ماتحتويه من أوراق مالية وغيرها وان يتحقق من جميع موجودات الشركة والتزاماتها.

– حق حضور الجمعية العمومية (المراجع او من ينبه من مساعده) وان يتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى الاجتماع وان يدلي في الاجتماع برأيه في كل مايتعلق بعمله كمراقب لشركة.

– له حق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وذلك في حالات الاستعجال، إلا أن المراجع أن يكون حذر في استعمال هذا الحق ولا يستعمله إلا في الحالات الخطيرة كما لو كانت إدارة المدرين سيئة ومعيبة او آدا كانوا متنافرين ومتشاجرين.

– له الحق في موافاته بصورة من البيانات التي يرسلها مجلس الادارة إلى المساهمين المدعوين لحضور الجمعية العمومية.

وفي المادة 105 على المراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على كافة السجلات ومستندات الشركة، وكذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها، ويتعين على مجلس الادارة

إن يمكن المراقب من كل ما تقدم، على المراقب في حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليه، إثبات ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العمومية، أما بالنسبة للمؤسسات الفردية والأشخاص فحقوقهم مستمدة من خطاب التعيين، ومن الاتفاق الذي تم بينه وأصحاب المؤسسة هذه الحقوق مستمدة من القانون ومن القواعد العامة فله الحق في الاطلاع على الدفاتر وفحص حسابات المؤسسة والاستفسار على كافة الجوانب الخاصة بالمهنة.[1]

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات

يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- فحص الحسابات والتحقق من القيود والحسابات الختامية وكشف الأخطاء
- التحقق من قيم الأصول والخصوم وانه مطابق للأسس العامة المحاسبية.
- أن يقد الاقتراحات التي تعنيه والتي يراها صالحة لحسن سير الشركة.
- يعتبر مراقب الحسابات قد قام بواجبه إدا أحسن اختياراته للعمليات المثبة بالدفاتر على ضوء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة وفق لبرنامج المراجعة المعد.
- على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن الشركة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة.
- على المراقب إن يراعي سلامة التطبيق لنصوص والقوانين والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بالشركة موضوع المراقبة.
- على المراقب او من ينيبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في إعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العمومية ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الاجتماع ويدلي برأيه في كل مايتعلق بعمله كمراقب الشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ او بغير تحفظ او في إعادتها إلى مجلس الادارة
- على المراقب الحسابات أن يتحقق من أن المنشات قد طبقت قواعد المحاسبة عامة ومن هذه القواعد ما هو متفق عليه ومنها مايلي:
  - تسجيل الأصول الثابتة بثمن التكلفة
  - استهلاك الأصول الثابتة التي تستلزم طبيعتها ذلك بالقدر المناسب.

[1] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص217 – 218.

– إعداد الميزانية والحسابات على أساس أن قيمة النقد هي وحدة القياس في المحاسبة ثابتة دوما.[1]

المطلب الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات.

لا شك في أن إخلال المراجع بواجباته المهنية او عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه المجتمع المالي يرتب عليه عدة أنواع من المسؤولية هي:

- **المسؤولية المدنية:**

تتمثل هذه المسؤولية في مجموعة المواد التالية:

حسب المادة 60 من القانون 10-01 المتعلق بمسؤولية الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين على انه" يعد الخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد مسئولين مدنيا تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية".[2]

ومعنى هدا أن كل خطاء يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكابه بالتعويض وتتوفر في هده ثلاثة المسؤولية ثلاثة أركان أساسية:

– خطاء يصدر من محافظ الحسابات او اهمالهاو إخلافه بواجباته.

– ضرر يصيب المدعي نتيجة خطت محافظ الحسابات او إهماله او إخلافه بواجبه.

– رابطة نسبية بين خطاء محافظ الحسابات الذي أصاب المدعي.

- **المسؤولية الجزائية:**

وتتمثل في ارتكاب جريمة تتعدى منها الشخص الطبيعي او المعنوي إلى الإضرار بالمجتمع وتنتهي بعقوبة يحددها قانون العقوبات وتكون في الحالات التالية:

– تدوين بيانات كاذبة في تقارير او حسابات او وثائق قام بإعدادها في سياق ممارسة المهن.

– المصادقة على وقائع مغايرة للتحقيق في آية وثيقة يتوجب إصدارها او بحكم قواعد ممارسة المهنة.

– عدم التصريح بالإعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية آدا تم اكتشافه.

---

[1] عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1993، ص ص 82– 83.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/05/29، مرجع سابق ص 33.

– عدم احترام سر المهنة في حالة تسريب خاصة بالمؤسسة.[1]

- **المسؤولية التأديبية:**

على محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسؤولية التادبية امام اللجنة التادبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة او تقصير تقني او أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، تتمثل العقوبات التادبية التي يمكن اتحادها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: الاندار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر او الشطب من الجدول.[2]

المطلب الثالث: استقلالية محافظ الحسابات.

تعتبر أهم خاصية يجب أن تتوفر في المراجع على وجه الإطلاق، نظرا لان نشأة المراجعة جاءت تلبية إلى الحاجة إلى الفحص المستقل والحيادي للبيانات المالية، حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من اتخاذ قرارات تعظم ثرواتهم وقد نظر المشرع الجزائري إلى استقلال المراجع من الزوايا التالية:

- **الزاوية الأخلاقية:** تشمل على ضرورة تحلي المراجع بالاتي:

– مبدأ الحياد .

– مبدأ الإخلاص.

– مبدأ الشرعية المطلوبة.

- **الزاوية المادية:** إبراز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة المراجعة في المؤسسة:

– الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.

– القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المدرين او مجلس المراقبة او أزواج كل منهم.

– أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات أجرة او مرتبا أما من القائمين بالإدارة أومن أعضاء مجلس المدرين او من مجلس المراقبة.

[1] طارق صياد، مرجع سابق، ص22.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية، القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/05/29، مرجع سابق ص 34.

– الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

– الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة او اعظاء في مجلس المديرين في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.[1]

- **الزاوية المهنية**:أن للمراجع الحق في طلب توضيحات كافية من مجلس الادارة او المديرين الذين يتعين عليهم الرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار نشاط المؤسسة.

كما أشارت المادة 30 و 31 من قانون 08/91 إلى الجهاز المؤهل بتعيين محافظ الحسابات وضمنته في الجمعية العامة، إذ تدوم وكالة محافظ الحسابات 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، حيث لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليين ألا بعد مضي 3 سنوات، وتنتهي مهمته في الحالات العادية بعد اجتماع الجمعية عند نهاية السنة الثالث من عهدتها او حالة فجائية[2]

المطلب الرابع: أتعاب محافظ الحسابات

تحدد إتعاب المراقب بالاتفاق بينه وبين عميله، وفي حالة المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص يكون الاتفاق بين المراجع وبين أصحاب هذه المؤسسات على نوع العمل الموكول إليه ومقدار الإتعاب المتفق عليها، أما في الشركات المساهمة و مشاكاتها فان تحديد الإتعاب في يد الجمعية العمومية للشركة وتستطيع الجمعية العمومية تفويض مجلس الادارة في تحديد إتعاب المراجع إلا أن هذا التفويض لايجوز دون ذكر حد أقص للإتعاب، وفي هذه الحالة الأخيرة فان المفروض أن يكون تقرير الإتعاب بقرار مجلس الادارة ولا ينفرد به رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب.

[1] عزة الأزهر، **واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد5، جامعة الوادي، 2012، ص 25.

[2] حجة الله شاوش، **دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2013، ص 3.

وقد جرى العرف على أن يتقاضى المراجع إتعاب بعد انجاز عمله إي بعد تقديم تقرير عن الميزانية العمومية، وعلى هذا فان أتعاب المراجع تعتبر مبلغا مستحقا بالنسبة للحسابات السنة التي قام بمراجعتها.[1]

المبحث الثالث: تقارير محافظ الحسابات.

يمثل تقرير المراجع محصلة عملية المراجعة الذي يعبر عن رأيه لمستخدمي القوائم المالية، إذ يعطي لهم انطباعا إن القوائم المالية قد خضعت للفحص والحقيق من طرف مراجع خارجي مستقل.

المطلب الأول: مفهوم تقرير محافظ الحسابات وأهميته.

ويتمثل ذلك في:

أولا: مفهوم تقرير محافظ الحسابات.

يمكن التعرف على التقرير من التعرف التالية:

وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توفرت فيه مقومات عملية وشخصية معينة وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد به، وتضمن في أيجاد وتركيز إجمال ما قام به مراقب الحسابات من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية، ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي.

واضح من هذا التعريف انه ينصب بصفة أصلية على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الختامية للمشروع وهو الواجب الرأسي للمراقب، إما فيما عدا ذلك من حالات المراجعة او الفحص لأي غرض أخر من الإغراض فان تقرير المراقب ينصب على النتائج التي توصل إليها كما إن مضمونه يتكيف بحسب نوعية العمل الذي كلف به.[2]

ثانيا: أهمية تقرير محافظ الحسابات.

تنبع أهمية تقرير مدقق الحسابات كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم، إما بالنسبة للمستفدين من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي يعتمد عليه فئات مختلفة من

[1] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، مرجع سابق، ص 215.

[2] إبراهيم علي عشماوي، **أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية**، طوخي مطر للطباعة، بدون سنة نشر، ص 115.

المجتمع وذلك لاتحاد قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية، لدلك ونظرا لأهمية تقرير المدقق فقد اهتمت الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والتشريعات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذا التقرير وتتبع أهميته في :

– إن هذا التقرير هو خلاصة ما وصل إليه المراجع من عمله، حيث أن عملية المراجعة تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المنشأة والتي انعكست في النهاية على نتائج الإعمال والمركز المالي ومن ثم يكون تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه لمن بهمه الآمر وبصفة خاصة الملاك عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المنشأة خلال الفترة المالية محل التدقيق.

– يعتبر تقرير المدقق الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع أليها لتحديد مسؤولية المدقق المهنية والجنائية، للوقوف على إهماله او تقصيره في الرقابة، وذلك آدا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلته جنائيا او مدنيا.

– تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمدقق(المنتج النهائي لعملية التدقيق).[1]

مما سبق نجد أن تقرير مدقق الحسابات يعتبر مهما للفئات التالية:

– المستثمرون الحاليون والمتوقعون، حيث انه يساعدهم على اتخاذ قراراتهم التي تحافظ على أموالهم المستخدمة.

– إدارة المنشاة حيث انه يعتبر بمثابة شهادة على كفاءة وفعالية إدارة المنشاة للمهام الموكلة إليها.

– الدائنون (الموردون) حيث انه يمكنهم من معرفة قدرة المنشاة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها.

– المدينون(العملاء) يعطي المدينون مدى استمرارية المنشاة خاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل.

[1] حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)** ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 112.

– المقرضون حيث إن تقرير المدقق يمكنهم من التعرف على سلامة الوضع المالي للمنشاة ضمانا لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة.

– الجهات الحكومية يساعد التقرير الجهات الحكومية في تنظيم نشاطات الحركات ووضع السياسات الضريبية وأعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي.

– المجتمع حيث انه يساعد في تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية المختلفة والتي قد يكون لها تأثير عليه .[1]

المطلب الثاني: خصائص تقرير محافظ الحسابات الجيد ومضمونه.

أولا: خصائص التقرير.

– يعتبر تقرير مدقق الحسابات حلقة الوصل بينه وبين الإطراف التي يتم التدقيق لأجلها، ومن الطبيعي إن يفترض مدقق الحسابات وهو بصدد أعداد تقريره أن قارئ التقرير على دراية بالمنشاة وبالقوائم المالية العادية وبالعمليات التجارية الأساسية، ومن الطبيعي أن تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق التدقيق التي يحتفظ بها ومعروضة بطريقة تمنع أي تأويل او تحريف غير مقصود.

تستطيع إن توجز الخصائص الرئيسية لجودة التقرير في الأتي:

1 - **الإيجاز**: يجب أن لا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وان لا يكون هناك جمل او كلمات غير مترابطة وكذلك أن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقد التركيز.

2 - **الوضوح:** يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.

3 - **الأهمية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وان يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية.

4 - **الصحة الدقة** : يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للإطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات.

5 - **الترابط:** يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وان تشجع القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الوارد فيه.

[1] حسين احمد دحدوح، وآخرون، مرجع سابق، ص 113.

6 - **الصدق والآمان:** يجب أن يكون المدقق متحيز في تقريره لأي طرف من الإطراف وان يوضع النتائج في التقرير بكل صدق وآمنة.[1]

ثانيا: مضمون تقرير محافظ الحسابات.

إن تقرير محافظ الحسابات يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكافة المتعاملين معها كما أشرنا سابقا ألا إننا لم نتطرق إلى مايجب أن يتضمن في التقرير لكي يتميز بالسلامة والمصداقية، لذلك سنبرز أهم محتويات التقرير في العناصر التالية:

1 - **عنوان التقرير:** يجب أن يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراقب حسابات) وذلك حتى يتميز عن التقرير الصادر من إطراف أخرى: مثل مسير المؤسسة او مراجعين آخرين.

2 - **الموجه اليهم التقرير** : يجب أن يتوجه تقرير مراجع الحسابات إلى الفئة المعنية وفقا لظروف المراجعة والقوانين واللوائح، ويوجه التقرير عادة إلى المساهمين او الشركاء او أعضاء مجلس الادارة للمؤسسة التي محل المراجعة.

3 - **الفقرة التمهيدية:** وهي الفقرة الأولى في التقرير مراجع الحسابات ويجب أن تتضمن أشارة واضحة لكل من: القوائم المالية والتي تم مراجعتها سنة المراجعة مسؤولية الادارة عن إعداد القوائم المالية ومسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية وإبداء الرأي عليها.

4 - **فقرة النطاق:** وهي الفقرة الثانية قي التقرير وتتضمن مايلي: وصفا لنطاق المراجعة أداء مراجع الحسابات لإجراء عملية المراجعة، الهدف من تخطيط وتنفيذ المراجعة، ووصف عملية المراجعة وان أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساسا مناسبا لإبداء رأيه على القوائم المالية.

5 - **فقرة التقرير:** وهي الفقرة الأخيرة في التقرير، وتتضمن الإشارة إلى رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية ككل، وفقا لمعايير المراجعة المعمول بها وفي حدود القوانين والتنظيمات السارية.

6 - **تاريخ التقرير** : عادة يقدم التقرير خلال الشهور الثلاث الأولى من تاريخ نهاية السنة المالية.

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 123.

7 - **عنوان مراجع الحسابات** : يجب أن يحدد التقرير عنوان معيا لمراجع الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مراقب الحسابات، المسئول عن عملية المراجعة.

8 - **توقيع مراجع الحسابات** : يجب أن يوقع التقرير باسم مراجع الحسابات المعين لمراجعة القوائم المالية.[1]

المطلب الثالث: أنواع التقارير.

يقدم نظام المعلومات المحاسبية للمستفيدين منه مجموعة من المعلومات التي تساعد في إعداد كافة التقارير المتعلقة بالمؤسسة بغض النظر عن نوع التقارير سواء كانت مالية او تسييري...الخ.

لذلك سيتم التطرق إلى أنواع التقارير المالية الموجودة من حيث النواحي كما يلي:

أولا: التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها.

1 - **التقارير الخاصة** : وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة ولم ينص القانون على إعدادها.

2 - **التقارير العامة** : وهي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع نصوص القوانين المنظمة للشركة والذي ألزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي، وغالبا ما يطلق على هدا النوع من تقرير الميزانية.

ومن ذلك فان الفرق بينهما وهو أن التقرير العام يتوجب قانونا نشره في الصحف اليومية لاطلاع ذوي العلاقة عليه، أما التقرير الخاص لم يوجب نشره.[2]

ثانيا: من حيث محتوياتها من معلومات.

1 - **التقرير المختصر** (التقرير المعدل):

يمكن تقديم تعرف موجز كالتالي: التقرير المختصر هو تقرير الذي يرتبط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة، وهو ثلاث أنواع والمتمثلة في:

[1] الأخضر العياشي، مرجع سابق، ص 44.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الرابعة، الإسكندرية، 2007، ص 94.

- تقرير بدون تحفظ: ويبين هذا التقرير إن القوائم المالية تعرض بعدالة المراكز المالية ونتائج العمليات والتدفقات النقدية بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويعدا التقرير من أكثر التقارير إبداء الرأي قبولا من طرف المؤسسات التي تخضع لعمليات المراجعة.
- تقرير بتحفظ: وهذا التقرير يحدث في حالة من الحالات التالية:

– عندما يكون هناك تحديد لمجال او نطاق عمل المراجع.

– عندما يكون هناك عدم اتفاق مع أدارة المؤسسة حول القوائم المالية، من ناحية قبول السياسات المطبقة او طريقة تطبيقها او كفاية الإفصاح عنها.

- تقرير سلبي: إن التقرير السلبي يصدره المراجع عادة في الحالات التي لا تمثل فيها القوائم المالية نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا حقيقيا وعادلا، طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

2 - **التقرير المطول:** التقرير المطول يعد بواسطة مراجع الحسابات بناءا على طلب إدارة المؤسسة، إضافة إلى القوائم المالية الأساسية وتقرير المراجعة العادي المختصر نجد معلومات إضافية المتمثلة:

– حسابات إضافية تفصيلية تخص بعض بنود القوائم المالية الأساسية.

– معلومات وجداول مختصرة لبعض بنود القوائم المالية الأساسية.

– بيانات إحصائية.

– معلومات أخرى مستخرجة من مصادر أخرى بخلاف نظام المعلومات المحاسبية.

– عرض لبعض إجراءات المراجعة المتبعة في فحص عنصر ما من عناصر القوائم المالية الأساسية.[1]

ثالثا: التقارير من حيث إبداء الرأي.

1 - **الرأي المطلق:** ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق إي ملاحظات او اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق، تؤثر على صحة القوائم المالية، إي إن القوائم المالية ممثلة لواقع المشروع، وان المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف

[1] الأخضر عايشي، مرجع سابق، ص 46.

عليها، وان البيانات المالية كانت معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وان تلك المبادئ طبقت كما في السنة السابقة، وأنها تحتوي كافة المعلومات الإضافية اللازمة.

2 - **الرأي المتحفظ :** ويصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات، وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية إن أمكن، أما إذا كان التحفظ من الأهمية بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلابد من الامتناع عن أبداء الرأي، او إعطاء رأي معاكس إذا ما تكونت القناعة لدى المدقق بان ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع، ويذكر التحفظ عادة في فقرة وسيطة بين فقرتي النطاق والرأي.

وتقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام:

– التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق.

– التحفظات التي تفصح عن اختلاف راية مع الادارة والتي غالبا ما تشير إلى مخالفة الشركة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

– التحفظات التي تشير إلى مخالفات لقانون الشركات او لنظام الشركة الداخلي.

3 - **الرأي المضاد او المعاكس:** ويصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمشروع سواء من حيث المركز المالي او نتيجة الإعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي وذكره.

4 - **الامتناع عن إبداء الرأي :** ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، سواء كان ذلك سبب تضييق نطاق المراجعة من حيث الزمن او الكلفة او وجود ظروف استثنائية غير طبيعية.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، 95.

المطلب الرابع: معايير أعداد تقرير محافظ الحسابات.

لقد انتشر استخدام تقارير محافظ الحسابات المستقل في عصرنا الحاضر لما لها من مزايا وفوائد كثيرة، ولقد تزايدت أهمية هذه التقرير بعد النمو الهائل في حجم المشروعات سواء الخاصة او الحكومية، وغيرها من المشروعات غير الهادفة إلى الربح ويقوم المراجع بالتعبير عن النتائج التي توصل إليها بعد انتهاء عملية المراجعة، وإصدار هذا التقرير يختتم المراجع عمله ولكنه لا يعفيه من المسؤولية مستقبلا إن ثبت إهماله في أداء واجباته المهنية.

– يجب إن يبين التقرير ما إدا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

– يجب أن يوضح التقرير تلك الظروف التي آدت إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة وبثبات من سنة إلى أخرى مقارنة بين هذه السنة والسنوات السابقة.

– يجب أن يبين التقرير الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية او الإشارة إلى غير ذلك.

– يجب أن يبين التقرير رأي المراجع على القوائم المالية كوحدة واحدة، وعندما لايستطيع المراجع إعطاء رأيه على القوائم المالية يجب أن يذكر في التقرير أسباب ذلك.

وفي جميع الأحوال عندما يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية، يجب أن يتضمن التقرير توضيح قاطع لطبيعة عمل المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.[1]

[1] مريم لودية، مرجع سابق، ص 57.

خلاصة الفصل:

يعمل محافظ الحسابات على فحص وتحليل جميع مستندات المؤسسة والتحقق من مدى سلامتها وتمثيلها للوضعية الحقيقية للمؤسسة، وذلك بغية الوصول إلى إبداء رأي فني محايد يعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي والمبادئ المحاسبية والذي يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية سواء داخل المؤسسة او خارجها.

وحتى يصل محافظ الحسابات بتقريره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى خدمة مختلف الإطراف المهتمة بتقريره ، كان عليه لزاما أن يعتمد على أسس ومعايير تضبط طريقة وصوله لهذا التقرير، على غرار أن يكون مستقلا، وبالإضافة إلى تلك المعايير وضعت الجهات المنظمة للمهنة مجموعة الواجبات والمسؤوليات تحكم علاقة محافظ الحسابات مع المؤسسة محل المراجعة.

تمهيد:

لقد كان للإصلاحات والخيارات التي قامت بها الجزائر في ظل انتهاجها لاقتصاد السوق، دور مهم وضرورة حتمية لاستبدال التشريع المحاسبي القديم تحت اسم المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 بالنظام المحاسبي المالي سنة 2007 نظرا لعدم مسايرته للتطورات الجديدة.

حيث إن تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية في ظل النظام المحاسبي المالي الذي هو منشور إلى يومنا هذا قد ينجر عنه فوائد جمة تعود على الاقتصاد ككل وعلى المؤسسة نفسها.

وانطلاقا لما تم ذكره سالفا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيم للمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث:استعرض النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني، لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والدي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.

تعددت التعاريف لنظام المحاسبي المالي وتتمثل في:

- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعديد عن طريق تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، ويهدف إلى عرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.[1]
- يعد النظام المحاسبي المالي أداة لخدمة أصحاب المنشأة والمجتمع لأنه يستفيدون منه من داخل المنشأة والذين تتمثل أهدفهم في التعرف على نتائج المنشاة من ربح أو خسارة، إما خارج المنشاة ويتمثلون في البنوك ومصلحة الضرائب.[2]
- النظام المحاسبي المالي هو ذلك الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشاة المالية من واقع المستندات المؤدية لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة المنشات والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة[3]

خلاصة القول أن النظام المحاسبي هو مجموعة من الطرق والوسائل والإجراءات اللازمة لتسجيل العمليات المالية التي تحصل في الوحدة الاقتصادية في شكل نقدي ثم بتبويب العمليات في مجموعات متجانسة من العمليات المالية، وبعدها يتم تلخيصها في شكل تقارير مالية يتم ذلك إما يدويا واليا.

---

[1] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية(سير الحسابات وتطبيقها)**، تم الطبع من طرف متيجة لطباعة،براقي، الجزائر، 2009 2010، ص 12.

[2] حسام الدين حسين، **المبادئ المحاسبية**، الدار الجامعية،2004- 2005، ص 13.

[3] ملوكه أسماء، **المعالجة المحاسبية واهتلاك الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص 9.

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي.

1 -سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف كما يلي:

2 -إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

3 -تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.

4 -السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.

5 -السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

6 -ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عملية الشراكة.

7 -إيجاد الحلول المحاسبية للعمليات غير معالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.

8 -الاستجابة لاحتياجات الأعلام الآلي لمختلف المستعملين سواء كانوا مسيرين أعضاء مستخدمين أم مقرضين او دائنين او زبائن جمهور المدققين او الدولة.

9 -تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقييم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

10 -تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوافية والعادلة.[1]

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية (وفق النظام المحاسبي الجديد)**، دار متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2010، ص 12.

المطلب الثالث: أسباب انجاز النظام المحاسبي في الجزائر.

هناك بعض الأسباب الخاصة أدت إلى الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي والتي نوردها فيما يلي:

– يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافة في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهدا القطاع إلى مشرفة عليه.

– يتطلب تطوير المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يتعرف في الحدود الجمركية.

– يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية' الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

– أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماش والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

– يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه أنه نظام مؤسس بتحديد الضرائب.

– أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية.

– يفتقر نظام 1975 للإطار ألمفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البديل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمه لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الجزائر للتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وإعداد النظام المحاسبي ذو مرجعية دولية.[1]

[1] المنوبية صالحي، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي، 2012، ص 172- 180.

المطلب الرابع: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي في المؤسسات.

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هده العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد، وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة.

الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر قي سنة 1999 من طرف السلطات العمومية من قبل مرسوم وزارة رقم 42 في اكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة ولحسابات الموحدة للمجموعة وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة والتي لا تتماشى والإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

إما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي لمبادئ والقواعد مع الاخد بعين الاعتبار للمعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار المتبني من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماع المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختبار طبيعة المحاسبة الرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية أو معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية من خلال التوجهات الأوروبية.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.

لقد شرعت الجزائر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينيات بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية جديدة تتماشى مع أعمال التوافق المحاسبي الدولي كليا أو تتكيف مع خصوصياتها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.

لقد تعددت التعاريف للمعايير المحاسبية منها:

– لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة انجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبيين إلى استخدام معيار محاسبي.

ويقصد بكلمة معيار في المحاسبة المرشد الأساسي لقياس العمليات والإحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشاة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشات ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها.[2]

– تعني كلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، إما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والإحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشاة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين.[3]

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة، بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 13- 14.

[2] فلطمة الزهراء عبادي، مداخلة بعنوان **مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية** . ملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية والمراجعة، يومي 13– 14 ديسمبر 2011، جامعة دحلب لبليدة، ص 5.

[3] بالهوان زكرياء، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبية ومالية، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2011، ص 31.

وبشكل عام يمكن القول إن المعايير المحاسبية تلعب دورا كبير في تطبيق عمل المحاسبين وذلك لأنه من الصعب الوصول إلى تنسيق الإعمال الدولية بدون وجود معايير محاسبية توحد التطابق المحاسبي، ومن ناحية أخر إن اعتماد معايير المحاسبية من مختلف الدول سوف يمكن المحاسبين في الشركات الدولية إلى التعاون والتشاور فيما بينهما.

المطلب الثاني:أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

يمكن حصر أهمية تطبيق المعايير المحاسبية إلى النقاط التالية:

– تشجيع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحليين الماليين.

– سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وسهولة إجراء المقارنة مع شركات أخرى محلية كانت أو دولية، وتكون هذه المقارنات بكل صدق وموضوعية.

– حاجة شركات النفط المحلية وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية والتي تحتاج إلى أسس محاسبية واضحة.

– الوصول إلى قوائم مالية للدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية واضحة الأسس يمكن فهمها من قبل متخذي القرارات بشكل أسهل نظرا لمعرفة الأساس الذي أعدت بالاعتماد عليه.

– تكتسي أهمية تطبيق المعايير المحاسبية إلى ترقية التعليم العالي المحاسبي في الجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.[1]

[1] زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية**، مجلة دورية محكمة تعني بالعلوم الاقتصادية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص ص 21–22.

المطلب الثالث: أسباب ورهانات تطبيق المعايير المحاسبية ومراحلها.

أولا:الأسباب ورهانات تطبيق المعايير المحاسبية.

إن السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطوير الأسواق المالية العالمية وتداخلها وتبعيتها مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، والهدف من ذلك يعود في الأساس إلى إمكانية:

– الرفع أكثر فأكثر من الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات، خاصة تلك المقيمة في البورصة.

– المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول.

– تسهيل تقييم المؤسسات عبر مختلف البورصات.

– الحصول على ثقة المستثمرين واسترجاعها.

– تقديم مرجعية محاسبية عالية الجودة لدول تقتصر إليها.[1]

ثانيا: مراحل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ومنه يتم تطبيق المعايير تدريجيا كما يلي:

– معايير محاسبية تخص شركات المساهمة المسعرة في البورصة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال.

– معايير محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب على الجزائر ان تعمل كمرحلة انتقالية أولية بالمخطط المحاسبي الوطني القديم وفي نفس الوقت بالنظام المحاسبي المالي لمدة سنة مالية على الأقل بصفة متوازية، حتى يتسنى للمؤسسات التحكم في المعايير المحاسبية الدولية، ويجب على المؤسسات اعتماد المراحل التالية:

ـ تحضير ميزانية افتتاحية في 2010-01-01 طبقا لنظام المحاسبي المالي.

– إعادة تصنيف الأصول والخصوم وتعديلها باستعمال الأموال الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.

– حذف كل العناصر في الميزانية التي لا تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات**، تم الطبع من طرف متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2010، ص 44.

- إعداد جداول مقارنة تتضمن:
- الأموال الخاصة في 2010-01-01 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.
- الأموال الخاصة في 2010-01-01 طبقا لنظام المحاسبي المالي.
- الأموال الخاصة في 2010-12-31 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.
- الأموال الخاصة في 31-12-2010 طبقا لنظام المحاسبي المالي.
- نتيجة السنة المالية في 2010-12-31 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.
- نتيجة السنة المالية في 2010-12-31 طبقا لنظام المحاسبي المالي.[1]

المطلب الرابع: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

من خلال دراستنا للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي نلاحظ وجود العديد من النقاط المشتركة بينهما، ومنه المعايير المحاسبية هي المرجع الأساسي والاسترشادي للنظام المحاسبي المالي:

ولكن رغم هدا فلا يمكن القول بالتوافق الكامل بينهما، ومنه هناك بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي هي:

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة كالبنوك والتأمينات وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية.
- المعايير المحاسبية الدولية تسهل تطويرها من طرف مجلس المعايير المحاسبية تبع للمستجدات بينما النظام المحاسبي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايرة الصادرة في ذلك الوقت.
- لم يوضح النظام المحاسبي كيفية وإجراءات الانتقال إلى تطبيق أول مرة في حين أن هذه الإجراءات أشير إليها في المعايير المحاسبي الدولية الأول.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة، بوداود، الجزائر، 2008، ص 35.

– حسب المعايير المحاسبية الدولية يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم بينما في النظام المحاسبي فيطبق فقط على الأصول البيولوجية والأدوات المالية. [1]

المبحث الثالث: استعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

إن المخطط المحاسبي الوطني كما اتضح من خلال تجربة تطبيقه منذ 1975 الذي يحتوي على نصوص لا يمكن من خلالها التكفل بالسياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، فلهذا لجئة الجزائر بوضع نظام يتماش معها حيث يسمح بتحسين جودة المعلومات المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن أن تنجز عنه جوانب إيجابية تمس المؤسسات الجزائرية على وجه الخصوص نذكر منها:

– يقترح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

– يقدم شفافية وثقة اكبر للحسابات وللمعلومات المالية التي يسرقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة.

– يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية.

– يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.

– يحفز على بروز سوق مالي مع ضمان سيولة رؤوس الأموال.

– يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.

– يسهل رقابة الحسابات التي تستند من ألان فصاعدا إلى مفاهيم وقواعد محدد بوضوح.

– يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها. تستوجب شفافية أحسن للحسابات. هذه الشفافية تعتبر تدبير امنيا ماليا، يشارك في استرجاع الثقة.

[1] فكير سامية، **أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر** مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر،2009 –2010، ص 31.

– يمثل فرض للمؤسسات من اجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومة المالية.[1]

المطلب الثاني: حتمية تعديل الخطط المحاسبي الجزائري.

من خلال الممارسات المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات، وقواعد عملها، والطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم، وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منه.

إن إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الجزائري يأتي نتيجة لتغيرات التي حدثت كالانتقال من المنهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، هده المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وإقرارات العولمة.[2]

هده الإصلاحات تأتي كاستجابة لحاجيات متعاملون جدد مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية، نظرا لفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي، فالمستثمرين يأتون حاليا على رأس قائمة المستخدمين للقوائم المالية والتي ليست من أولويات المخطط المحاسبي الوطني في نسخة 1975 م.

[1] روتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر،2008 2009، ص ص 139 – 140

[2] شعيب شنوف، الجزء الأول، مرجع سابق، ص18.

المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم 03: المقارنة بين النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني.

1 - الأصول الثابتة المعنوية:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تسجيل شهرة المحل ضمن الأعباء	تدخل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة	تسجل كل نفقات البحث والتطوير كتكاليف
تسجل المصاريف التمهيدية كتكاليف	تسجل المصارف التمهيدية محاسبيا في الاستثمارات، وقابلة الاهتلاك حسب pcn
يمكن لمدة الاهتلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية	تحدد مدة الاهتلاك بـ 5 سنوات كحد أقصى، وهده القاعدة مطبقة على المصاريف التمهيدية فقط
يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الاهتلاك على الأقل مرة واحدة في السنة	لم تتوقع النصوص الجزائرية أي شيء فيما يخص إعادة النظر في مدة وطريقة الاهتلاك

2 – الأصول الثابتة المادية:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت مادي، فان كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون	يمكن للمؤسسات إجراء تسويات لقيمة الأصول الثابتة في إطار إعادة التقييم

ضمن هذا الأصل يجب إعادة تقييمها	القانوني للأصول الثابتة المادية
تعتمد مدة وطرق اهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط	تتأثر مدة وطرق الاهتلاك غالبا بالاعتبارات الجبائية
يجب إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الاهتلاك	إن أعادة النظر دوريا في مدة وطرق الاهتلاك غير مفروضة

3- المخزونات:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
لا يمكن تقييم المخزونات إلا حسب أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة Fifo	توجد 3 طرق لتقييم المخزوناتfifo ، lifo التكلفة الوسطية

4- عقود الإيجار:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تقديم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر وتكون حسب طبيعتها	حسب المخطط المحاسبي فانه يمكن لسلعة ما لان تظهر في محاسبة التاجر إلا إدا كانت هده السلعة ضمن ممتلكاته
تعتمد مدة وطرق الاهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط	لا يوجد تسجيل محاسبي أدن لا يوجد عقد الإيجار التمويلي

5- المؤونات:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
دائما ما تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة عند نهاية الدورة، ولا تعكس الوضعية	يسمح التنظيم الجزائري بتكوين مؤونات لأعمال الإصلاح والصيانة

المالية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة كأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى الواجبة من طرف المخطط المحاسبي الوطني	الكبرى، ولكن حسب النظام المحاسبي الماليجب حذفها

6- الميزانية:

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 مجموعات، في الأصول نجد: - الأصول غير الجارية - الأصول الجارية في الخصوم نجد: - الأموال الخاصة - الخصوم غير الجارية - الخصوم الجارية تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين للتصنيف هما المعيار الوظيفي والمعيار ألسيولي بالنسبة للأصول والاستحقاق بالنسبة للخصوم.	تتكون الميزانية حسب المخطط من أصناف: - الأموال الخاصة - الاستثمارات - المخزونات - الحقوق - الديون تعتمد الميزانية حسب المخطط المحاسبي على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايد في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار غير محترم تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة.

7-حساب النتيجة

النظام المحابي المالي	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة) وتصنف حسب وظيفتها (جدول حسابات النتيجة حسب	تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في

الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في مخطط المحاسبي الوطني ، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهدا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.	الصنف الثامن.

المصدر: ملوك أسماء، المعالجة المحاسبية لتدهور واهتلاك الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص ص 16-17.

8- جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، حيث يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل، كما انه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة وهو ما يعتبر شيء هام بالنسبة للتحليل المالي.

9- جدول تغيرات رؤوس الأموال:

ويعتبر أيضا قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي وذلك حسب المعيار الأول الذي ينص تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة.

حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رؤوس الأموال الخاصة هي فرق بين أصول وخصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر أن الأموال الخاصة جزء من الخصوم.

11 - كشف الملاحق إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي على عكس ما يلزم المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتمد على 15 جدول توضحي يعطي تحليل مفصل للحسابات الفرعية للميزانية وجدول حسابات النتائج.[1]

[1] ملوكة أسماء، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الرابع:الجديد في النظام المحاسبي المالي.

هناك العديد من المتغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام المحاسبي، من خلال ذكر عناصر جديدة في القوائم المالية، واقتراح طرق وبدائل للتقييم المحاسبي تستخدم إلى جانب التكلفة التاريخية، وهذا ما سنتطرق له في ما يلي:

أولا: بعض العناصر الجديدة.

هناك العديد من العناصر التي تم إدراجها ضمن الكشوف(القوائم) المالية، رغم أنها لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، ولقد تم إدماج هذه العناصر وتوضيح كيفية معالجتها محاسبيا من اجل تلبية متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة من جهة ومسايرة مع المعايير الدولية المحاسبية من جهة أخرى، ويمكن إبراز أهم العناصر الجيدة في النقاط التالية:

1- العقود طويلة الأجل : تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلع او خدمة تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة ويمكن ان يتعلق الأمر بما يلي:

- عقود البناء، عقود إصلاح حالة أصول، عقود تقديم خدمات.
- وتدرج في حسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الانجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس انجاز العملية (إي نسبة الانجاز).[1]

2- **الضرائب المؤجلة** : وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الإرباح قابل للدفع او قابلة للتحصيل، خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حسابات النتائج.

3 - **عقود الإيجار**: وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة او دفعات عديدة، ويترتب عن إيجار التمويل عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد او عدم تحويلها، وتم اعتماد معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعدما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

[1] نجاة ثامر، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم نظام الرقابة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013، ص 29.

4 - **الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة:** ويقصد بها تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، وكل كيان له مقره او نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج (او الشركة الأم) او على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.

وهناك اندماج الكيانات المشاركة، حيث يمارس الكيان المدمج نقودا ملحوظا وهو ليس بكيات فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة، ويكون التمثيل في الأجهزة المسيرة والمشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية والمعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة.

ثانيا: الجديد في القياس والتقييم المحاسبي.

بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتمد في تقييم العديد من العناصر، فإنه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر على بدائل أخرى أهمها:

-القيمة الحقيقية :

وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبالغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل او خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية(التامة).

- قيمة الانجاز الصافية:

وتعرف بصافي القيمة القابلة لتحقيق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

- القيمة المحينة:

وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.[1]

[1] نجاة ثامر، مرجع سابق، ص 30.

خلاصة الفصل:

نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة من الانتقال نحو اقتصاد السوق، وخوصصة القطاع العام، وفتح المجال للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لايساير هذه التحولات ولا يستجيب لمتطلبات الجديدة في ظل هذه التغيرات، لدى كان على الجزائر العمل على إصلاح نظامها المحاسبي وتكييفه مع المستجدات الدولية، ويتحقق ذلك بتبني جملة من المعايير المحاسبية الدولية لان هدفها الأساسي تقديم معلومات مالية مساعدة على اتخاذ القرار الرشيد، هدا ما استدعى تطبيقه في العديد من الدول، كالجزائر الذي يعتبر افصل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري وتقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسة المحاسبية الدولية.

تمهيد:

محتوى هذا الفصل حول الدراسة التطبيقية مكان هذه الدراسة بمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA بالوادي، حيث خصص هذا الفصل لتطبيق إجراءات محافظ الحسابات لهذه المؤسسة، إلا ان المعلومات اعتبارها معلومات سرية بالنسبة للمؤسسة وهذه من اكثر الصعوبات ، وقبل الانطلاق في العمل او بداية مهمة محافظ الحسابات لابد التطرق إلى لمحة عن المؤسسة، لربط الجانب النظري والجانب التطبيقي قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

المبحث الثاني: تطبيق مهمة محافظ الحسابات في مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي EDIMMA.

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي EDIMMA.

لعبت مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي دورا كبير في إنعاش التنمية الفلاحية والقطاع الفلاحي له دور بليغ في الاقتصاد الوطني حيث عملت على توفير وصيانة العتاد الفلاحي لمنطقة الوادي، هذا في ظل الحاجة المتزايدة للفلاحين المستمرة لخدمات هذه المؤسسة بصفة مباشرة وسنخص هذا المبحث تعريف بالمؤسسة والهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة.

أنشأت مؤسسة وتوزيع وصيانة العتاد الفلاحي في فيفري 1985 كان ميلادها، في ذلك الوقت للديوان القومي للعتاد الفلاحي (ONANA) حيث كان مقرها بقمار وكان لديها فرع في جامعة ثم تحولت اليوم إلى بلدية الوادي تكسبت وذلك بعد حصولها على مشروع المراقبة التقنية للسيارات.

تساهم هذه المؤسسة في تحقيق التنمية الفلاحية لهذه المنطقة باعتبارها أحد الدعائم او الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال توفيرها العتاد الفلاحي وصيانة الفلاحية بالجنوب من خلال الأنشطة التي تقوم بها والمتمثل في:

- بيع العتاد الفلاحي: الجرارات،
- مضخات المياه
- البطاريات بمختلف الإحجام
- قطع الغيار الخاصة بالفلاحة
- صيانة العتاد الفلاحي
- مراقبة السيارات

يعمل بالمؤسسة اكثر من 21 عامل مقسمين على الخلاية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يمكن عرض مختلف الهياكل الأقسام التي تحتويها المؤسسة في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل 04: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة .

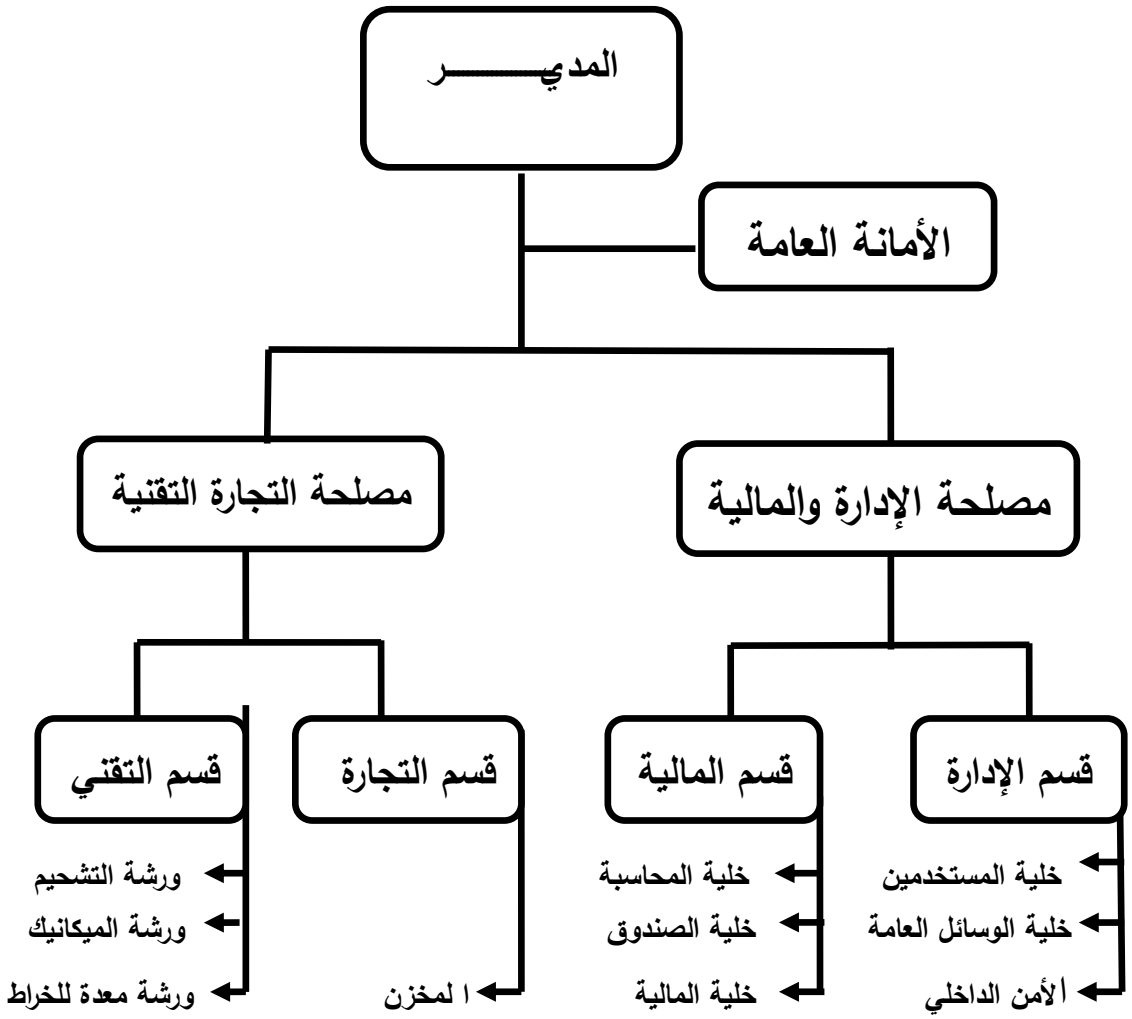

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

1. **مصلحة الادارة والمالية:** وتهتم هذه المصلحة بكل العمليات الإدارية والمالية وتتكون من قسمين:

- **قسم الادارة:** يضم مصلحة المستخدمين باعتبارها أساس عملية التجارة في المؤسسة وتسهر هذه الادارة على توجيه وتنظيم العمال ومراقبتهم في ما يتعلق بالتوظيف ومدى التزامهم بتطبيق القوانين ويضم الخلاية التالية:

– **خلية المستخدمين** : تعتبر هذه المصلحة الخاصة بالموظفين داخل المؤسسة وبالإضافة إلى إعداد كشوفات الأجور وشهادات العمال وعلاقات العمال مع الهيئات الخارجية.

– **خلية الوسائل العامة:** تهتم بصيانة ومراقبة ممتلكات الدولة.

– **خلية الأمن الداخلي:** تهتم بالمراقبة وتنظيم الحراسة وسائقي السيارات.

- **قسم المالية:** يهتم بكل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بالمؤسسة ويضم الخلايا التالية:

– **خلية المحاسبة** : تهتم بمعالجة البيانات المحاسبية وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية وتقوم بإعداد القوائم المالية المحاسبية والتصريحات الجبائية.

– **خلية الصندوق** : تهتم بالعمليات المالية المتعلقة بالصندوق وتحصل ديون العملاء النقدية وإعداد تقارير الخاصة بالصندوق.

– **خلية المالية:** تقوم بمسك الصكوك ومتابعة ديون الشركة وتمويل الصندوق بالموارد المالية إدا استدعى الامر ذلك.

2. **المصلحة التجارية والتقنية:** وتضم مايلي.

- **قسم التجارة:** نظرا لكون المؤسسة ذات طابع تجاري فيعتبر هذا القسم أساسي فيها، حيث تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها

– **خلية المخزن** : تقوم هذه المصلحة بالمتابعة المادية كحركة المخزونات ابتداء من دخولها إلى المؤسسة إلى غاية خروجها او استهلاكها وتعمل هذه المصلحة بالتنسيق مع جميع المصالح الأخرى.

- **القسم التقني:** وهذا القسم مشرف على عملية الصيانة التي تتم على الآلات والمعدات الفلاحية والتي تقوم بها الو رشات التالية:

– ورشة التشحيم وغسل السيارات بأنواعها:

يتم في هذه الورشة غسل الآلات المتحركة سواء كانت سيارات، شاحنات،جرارات...الخ، وكذلك يتم أيضا في هذه الورشة تزويد هذه الآليات بالزيوت والتشحيم.

– ورشة الميكانيك:

يتم فيها صيانة وتصليح السيارات والشاحنات والجرارات وكل العتاد الفلاحي الميكانيكي العاطل ويقوم عمال هذه الورشة أيضا بالعمل حتى خارج الورشة أي يخرجون أحيانا من المؤسسة بإصلاح وصيانة العتاد الفلاحي خارج المؤسس.

– الورشة المعدة للخراط والضبط:

في هده الورشة يتم صناعة بعض قطع الغيار النادرة حيث تصنع قطعة الغيار بعد الخراط والضبط،وليتم ذلك إلا بعد طلب الزبون لهذه القطعة وصنعها لهم.

المبحث الثاني: تطبيق مهمة محافظ الحسابات في مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي EDIMMA.

يتضمن هذا المبحث على تقييم نظام الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى تحليل حسابات العناصر الموجودة بالمؤسسة ومدى احترام تطبيق الأحكام القانونية في إنجاز العملية المحاسبية وذلك على أساس ما اقره المشرع قي المادة 715 مكرر في الفقرة 10 من القانون التجاري، لنا الشرف في تقديم تقريرنا على الحسابات السنوية والتي تغطي الفترة 2013/01/01 إلى غاية 2013/12/31 وذلك بالقوائم المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي.

قبل البداية في المراجعة يجب علينا تبيين المنهجية المتبعة في معالجة البيانات و المعلومات المالية المقدمة لنا من طرف إدارة المؤسسة و هذه المنهجية موضحه في الأتي:

– تقييم النظام الرقابة الداخلية و الطرق المتبعة في التسجيلات المحاسبية للعمليات اليومية في المؤسسة مع مراقبة السجلات القانونية لها.

– فحص أرصدة الحسابات الموجودة في ميزان المراجعة و مقارنة محتواها مع الأرصدة المسجلة في دفتر الأستاذ العام و الميزانية.

– فحص دقة التسجيلات و مدى احترام تطبيق المواد القانونية (المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، و القوانين و التشريعات) أثناء عملية التسجيل اليومي في مختلف الحسابات.

يجب علينا تتبع هذه الإجراءات خطوه بخطوة و ذلك حتى نتوصل إلى رأي محايد يعبر عن مدى مصداقية المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

المطلب الأول: مهمة محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

وتمثل مهمة محافظ الحسابات كالتالي:

تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يتضمن هذا المطلب الجانب الخاص بتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة حسب الطرق العملية المستخدمة لهذا الغرض، وبعد المعاينة التي تمت على نظام الرقابة الداخلية الذي تم باستخدام اسلوب العينات توصلنا إلى ما يلي:

أولا: تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

يتمحور دور نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة EDIMMA في احترام النقاط التالية:

- متابعة العمليات المالية اليومية في المؤسسة: ويقصد بها من نقطة البداية إلى غاية التسجيلات المحاسبية في دفاتر المؤسسة.
- احترام مبدأ الفصل بين النشاطات و الوظائف : وهذا لكي لا تقع المؤسسة في حالات منافية ومعارضة للقانون.
- احترام عمليات الجرد ويقصد بها أن عمليات الجرد تتم في أوقاتها المحددة.
- احترام المتابعة المراقبة للمخزون الخاص بالمؤسسة حسب الطرق العلمية، وحسب الأسلوب المحاسب المتبع.

وبعد التطبيق الفعلي لهذه المبادئ و النقاط التي اشرنا إليها لا نستطيع أن نسجل أية ملاحظة و يمكن القول بان نظام الرقابة سليم بعد تطبيقه للمبادئ المذكورة.

ثانيا: مراقبة الأرشيف و الدفاتر القانونية:

بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية سنقوم بمراقبة الأرشيف والدفاتر القانونية لمؤسسة (EDIMMA)، وبحسب المشاهد العينية التي سمحت لنا من طرف رئيس مصلحة المحاسبة فتم التوصل أن الأرشيف والوثائق محفوظة ومنجزة بطريقة مقبولا، أن الأرشيف والدفاتر القانونية تابعة لمصلحة المالية والمحاسبة.

بالنسبة لدفاتر القانونية للمؤسسة بعد عملية الاختبار والفحص على مدى التزامها بمبادئ والمعايير الدولية المتعارف عليها، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن دفاتر المؤسسة قانونية وتحترم تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية عند القيام بتسجيلات مختلفة للعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

المطلب الثاني: مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات الأصول.

نجد ان المؤسسة التي هي محل الدراسة تنقسم إلى أربعة أقسام كما يلي:

أولا: الأصول المادية

الجدول رقم: 04 يوضح التغير في حسابات الأصول الثابتة في سنة 2013 مقارنة لسنة 2012. الوحدة:دج.

ر.ح	اسم الحساب	المبالغ 2013	المبالغ 2012	التغيير
205	االتثبتات المعنوية	47.900.00	47.900.00	0.00
211	أراضي	26.240.000.00	26.240.000.00	0.00
213	مباني	19.708.846.32	19.542.846.32	166.000.00
218	استثمارات أخرى مادية	37.651.039.84	37.526.039.84	125.000.00
261	قطاعات أخرى	1.500.000.00	1.500.000.00	0.00
275	أصول ضريبية مؤجلة	892.890.00	844.756.00	48.134.00
إجمالي الأصول المادية (االتثبتات)		86.040.676.16	85.701.542.16	339.134.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل: من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- ح/205 االتثبتات المعنوية:

يظهر هذا الحساب على مستوى السنتين بقيمة ثابتة لم يتأثر وبقيت القيمة المسجلة والتي تصل إلى المبلغ المقدر بـ47.900.00 دج .

- ح/211 الأراضي:

هذا الحساب على مستوى السنتين بقيمة ثابتة لم يتأثر وبقيت القيمة المسجلة والتي تصل إلى المبلغ المقدر بـ 26.240.000.00 دج.

- ح/213 المباني:

بالنسبة إلى هذا الحساب بلغ زيادة تقدر بـ166.000.00 دج وهذا تغير ايجابيا لسنة 2012 هذا مفاده تغيرات في سياسة المؤسسة الداخلية وحاجتها لمرافق جديدة لتزاول فيها نشاطها بالإضافة إلى تزايد أسعار العقارات في السنوات الأخيرة.

- ح/218 استثمارات أخرى مادية:

بالإضافة أيضا إلى هذا الحساب عرف تغيرا ايجابيا قدر ب 125.000.00 دج مقارنة بسنة 2012 وهذا مفاده لتوسع نشاط المؤسسة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد حصولها امتياز مراقبة السيارات.

- ح/261 قطاعات اخرى:

بالنسبة إلى هذا الحساب لم يطرى عليه تغيير ثابت على مدى السنتين بمقدار 1.500.000.00دج، وهذا راجع إلى سياسة المؤسسة المتبعة من طرف الادارة .

- ح/275 أصول ضريبية مؤجلة:

هذا الحساب سجل زيادة بمقدار 48.134.00 لان المؤسسة دفعت لمصالح الضرائب زيادة عن التزاماتها الضريبية لسنة 2012.

ثانيا: المخزونات

الجدول رقم: 05 يوضح التغير في المخزونات مقارنة لسنة 2012 و2013.

الوحدة: دج

ر.ح	اسم الحساب	المبالغ 2013	المبالغ 2012	التغيير	النسبة
30	البضاعة	7.227.762.88	5.072.230.65	2.155.5.32.23	%42
32	مواد اخرى	123.737.90	98.272.90	25.465.00	%26
إجمالي المخزونات		7.351.500.78	5.170.503.55	2.180.997.23	%42
تدني قيمة المخزون		1.278.176.38	1.278.176.38	0.00	%0
إجمالي المخزونات الصافية		6.073.324.40	3.892.327.17	2.180.997.23	%42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/30 البضاعة:

بالنسبة إلى هذا الحساب تغير ايجابيا مقارنة لسنة 2012 بمقدار 2.155.532.23 دج بنسبة وهذا راجع للحاجة المستمرة لتلبية طلبات العملاء ومستلزماتها بالإضافة إلى سياسة تنويع النشاط المنتهجة من المؤسسة.

- ح/32 مخزون تمونات اخرى:

بالنسبة لهذا الحساب فيمثل احتياجات المؤسسة الأخرى لاسيما ان المؤسسة تقوم بعمليات إنتاجية في الورشات الثلاثة وتحتاج إلى تمونات اخرى لصناعة قطع الغيار حيث عرفا هذا الحساب تغير ايجابي قدر ب25.465.00 دج على سنة 2013.

حيث نجد حساب البضائع قدر نسبة مئوية مقارنة ب2012 ب42-% إما لحساب المواد الأخرى فقدر ب26% مقارنة ب2012 إلا انه عرف تغير ايجابي بمبلغ 2.180.997.23 دج،

في حين بلغ التغير في قيم تدني المخزون (المؤونات) 0% وهذا راجع لسياسة المؤسسة لمواجهة الخسائر المحتملة.

ثالثا: حسابات الحقوق

الجدول رقم: 06 يوضح التغير في جانب الحقوق مقارنة بين السنة 2012 و2013.

الوحدة:دج

ر.ح	اسم الحساب	المبالغ 2013	المبالغ 2012	التغير	السنة
411	الزبائن	30.658.015.25	29.828.589.42	829.425.83	%0
4670	مدينون آخرون	5.397.783.54	4.503.982.00	893.801.54	%0
44	الضرائب	1.085.661.57	836.015.59	249.645.98	%0
41	الأصول الأخرى الجارية	0.00	0.00	0.00	%0
إجمالي الحقوق		37.141.460.36	35.168.587.01	1.972.873.35	%0
تدني قيم الحقوق		2.254.374.14	2.254.374.14	0.00	%0
إجمالي الحقوق الصافية		34.887.086.88	32.914.213.28	67.801.300.16	%0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/411 العملاء:

ينين هذا الحساب زيادة ايجابية قدرة ب 829.425.83 دج بالإضافة إلى إجمالي مبالغ العملاء زيادة تقدر ب 29.828.589.42 دج المحققة لسنة 2012 وهذا راجع لنشاط المؤسسة في المجال الفلاحي خاصة وأن هذا المجال عرف ازدهارا في السنوات الأخيرة، بمعنى أن إقبال العملاء يزيد على المؤسسة بصفة منتظمة ومتزايدة.

- ح/4670 مدينون آخرون:

هذا الحساب سجل زيادة ايجابية مقارنة بسنة 2012 بمقدار 893.801.54 دج وهذا راجع إلى التغيرات من طرف المؤسسة وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحساب يزيد بطريقة تناسبية مع حساب العملاء، ويرجع التغير إلى تسديد بعض الديون المستحقة من طرف المدينين الآخرين للمؤسسة.

- ح/44 الضرائب وما شابهها:

هناك زيادة في هذا الحساب خلال سنة 2012 بمقدار 249.645.98 دج وهذا راجع ان المؤسسة قد سددت ماعليها من ضرائب وزيادة في سن ة2013، حيث ان المؤسسة سجلت تغيرا ايجابيا إجمالي قدر ب 1.97.873.35 دج حيث ان هذا المبلغ يخصم منه تدني الحقوق التي كانت ثابتة في السنتين، وقدرة ب 2.254.374.14 دج ليكون إجمالي التغير في الحقوق الصافية هو67.801.300.16 دج.

- ح/41 حسابات النقديات:

من اجل إبراز أهم التغيرات مابين السنتين نجد ان حسابات النقدية في المؤسسة يتكون من ثلاثة حسابات رئيسية وهي البنك الحساب الجاري البريدي والصندوق وسنقوم بتحليل النتائج عن طريق القوائم المالية.

رابعا: حسابات الذمم المالية.

جدول رقم 07 : يوضح حسابات الذمم المالية في سنة 2013 مقارنة بسنة2012 .

الوحدة:دج

ر.ح	اسم الحساب	المبالغ 2013	المبالغ 2012	التغير	النسبة
512	البنك	1.245.483.13	103.926.79	1.141.556.34	%0
515	الحساب الجاري البريدي	526.617.14	274.094.09	252.523.05	%0
53	الصندوق	0.00	-3.233.48	-3.233.48	%0
إجمالي السيولة المالية		**1.772.100.27**	**381.254.36**	**1.397.312.87**	**%0**
خسائر القيمة		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**%0**
إجمالي النقديات الصافية		**1.772.100.27**	**384.487.84**	**1.397.312.87**	**%0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/512 البنك:

هذا الحساب لقد عرف زيادة ايجابية بمقدار 1.141.556.34 دج هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع نشاطات المؤسسة واستثمار السيولة الزائدة من طرف المؤسسة في البنك وعدم الاحتفاظ عليها في خزينة البنك.

- ح/53 الصندوق:

هذا الحساب يتغير بصفة كبيرة في المؤسسة أي انه متذبذب في القيمة وفي تسوية المعاملات، وكما هو الحال في ميزانية 2013 معدوم حيث سجل قيمة 3.233.48 دج لسنة 2012 وعليه يمكن القول إن إجمالي التغير في حساب الصندوق كان سلبي وقدر ب 3.233.48− دج.

بعد تحليل النتائج الموجودة في الجدول يمكن الوقوف على التالي:

1 ⊢النقديات الصافية لسنة 2013 تقدر ب 1.772.100.27 دج.

2 ⊢النقديات الصافية لسنة 2012 تقدر ب 384.487.84دج.

3 ⊢إجمالي التغير ب1.397.312.87 دج.

المطلب الثالث : مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المصاريف(الأعباء) والإيرادات(النتائج).

إن الإيرادات والمصاريف الخاصة بمؤسسة EDIMMA شهدت تغيرات في القيمة عند مقارنة 2013 و2012 وفي ما يلي سيتم التطرق إلى الفروقات التي طرأت على كلا من الحسابين كما يلي:

أولا: فحص حسابات المصاريف.

جدول رقم 08 : يوضح تغيرات حسابات الأعباء مقارنة بين 2012 و2013.

الوحدة: دج.

ر.ح	اسم الحساب	مبالغ 2013	مبالغ 2012	التغير
60	مشتريات مستهلكة	22.789.742.11	19.767.072.72	3.022.669.39
61	خدمات	357.520.81	563.242.95	-205.722.14
62	الخدمات الخارجية الأخرى	1.471.929.57	1.258.966.44	212.963.13
63	أعباء المستخدمين	11.271.129.20	1.058.745.78	10.212.383.42
64	الضرائب والرسوم المماثلة	875.267.00	701.124.60	174.142.40
65	الأعباء العمالية الأخرى	601.205.92	190.067.26	411.138.66
66	الأعباء المالية	10.953.97	13.144.77	-2.190.80
68	مخصصات الاهتلاكات والمئونات	627.113.93	1.634.041.43	-1.006.927.50
69	الضرائب على النتائج وما يماثلها	5.000.00	5.000.00	0.00
	مجموع المصاريف	38.009.862.51	25.191.405.95	12.818.456.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

عند مقارنة الأعباء المتعلقة بسنة 2013 مع 2012 نجد ان المؤسسة اعتمدت سياسة زيادة التكاليف لتصل في 2012 إلى المقدار 12.818.456.56 دج رغم ان هده النتيجة مرتفعة إلا أنها استطاعت تحقيق نتيجة ايجابية لسنة 2013 ومنه نجد:

- ح/60 مشتريات المستهلكة: سجل هذا الحساب تغير قدر بـ 3.022.669.39 دج وهدا راجع إلى أن المؤسسة زادة من الاستهلاك مقارنة لسنة 2012 إلا ان سياستها المتبعة في الاقتصاد في استعمال اللوازم في عملية صيانة العتاد الفلاحي.
- ح/ 61 الخدمات:

من الملاحظ أنها سجلت انخفاض بمبلغ يقدر ب 205.722.14 دج نظرا لتراجع الخدمات المقدمة من الغير اتجاه المؤسسة مقارنة ب2012.

- ح/62 الخدمات الخارجية الأخرى:

هذا الحساب سجل زيادة مقارنة لسنة 2012 زاد عبئ الخدمات الخارجية لسنة 2013 بمقدار212.963.13 دج راجع إلى التغيرات الخارجية التي تحكم هذا المجال منها التقنيات الحديثة في الصيانة وما إلى ذلك.

- ح/ 63 أعباء المستخدمين:

بالنسبة لهذا الحساب زيادة مقارنة لسنة 2012 راجع إلى الزيادة في الأجور للعمال وزيادة مناصب جديد للعمل تقدر ب ستة عمال.

- ح/64 الضرائب والرسوم المماثلة:

بالنسبة لهذا الحساب سجل زيادة مقارنة لسنة 2012 وقدرة ب174.142.40 دج هذا إلى توسع نشاط المؤسسة بالإضافة إلى ان المؤسسة دفعة لسنة 2013 اكثر من القيمة المستحقة.

- ح/65 الأعباء العماليتية الأخرى:

هذا الحساب زادت الأعباء لسنة 2013 تقدر ب 441.138.66دج عن قيمتها في سنة 2012 راجع إلى العبء لتوسع نشاط المؤسسة واتساعه على مستوى تراب الولاية.

- ح/66 الأعباء المالية:

سجل هذا الحساب الفارق المقدر ب2.190.80 دج لسنة 2013 حيث انه لم يظهر في سنة 2012 وهذا راجع لسياسة المؤسسة في تخفيض الأعباء المالية كتخفيض الحسومات المالية الممنوحة للعملاء.

- ح/68 مخصصات الاهتلاكات المؤونات:

بالنسبة الاهتلاكات المؤونات في سنة 2013 تقدر ب 1.006.927.50 دج مقارنة لسنة 2012 وهذا راجع إلى زيادة الاستثمارات في المؤسسة وزيادة العملاء لذلك استوجب على المؤسسة زيادة مخصصات الاهتلاكات المؤونات بالإضافة إلى ان المؤسسة حريصة على تدنئه الخسائر المحتملة.

- ح/69 الضرائب على النتائج وما يماثلها:

بالنسبة لهذا الحساب سجل ثبات على السنتين وهذا راجع لسياسة المؤسسة في فروض الضرائب المؤجلة عن الأصول والخصوم والضرائب المفروضة عن الإرباح المبنية عن نتائج الأنشطة العادية بالإضافة الضرائب الأخرى عن النتائج حيث بلغ التغير قيمة معدومة مما يلاحظ أن المؤسسة انتهجت سياسة موحدة خلال السنتين.

حيث وصلة إجمالي المصاريف لسنة 2013 بقدر 38.009.862.51 دج وإجمالي المصاريف لسنة 2012 يقدر ب 25.191.405.95 دج لنسجل زيادة إجمالية قدرة ب 12.818.456.56 دج مقارنة بمبلغ سنة 2012.

ثانيا:فحص حسابات الإيرادات.

تتمثل الإيرادات لمؤسسة EDIMMA من حسابات مبيعات البضائع وحساب خدمات أخرى والمنتجات العملياتية الأخرى وحساب الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات.

الجدول رقم 09:يوضح التغيرات في حسابات الإيرادات لسنة 2012 مقارنة لسنة 2013 .

الوحدة:دج.

ر.ح	اسم الحساب	مبالغ 2013	مبالغ 2012	التغير	النسبة
700	مبيعات بضائع	24.923.476.08	21.085.135.78	3.838.340.30	%18
706	خدمات أخرى	12.809.410.56	11.294.823.20	1.514.587.36	%13
74	إعانات الاستغلال	0.00	0.00	0.00	
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	654.976.76	2.722.673.79	-2.067.697.03	
78	الاسترجاعات من خسائر القيمة المؤونات	0.00	915.263.25	-915.263.25	
	إجمالي الإيرادات	38.387.863.40	36.017.896.02	2.369.967.38	%7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/700 مبيعات بضائع:

عند المقارنة المبلغ المسجل في هذا الحساب لسنة 2013 مع ما هو مسجل في سنة 2012 نجد انه سجل زيادة فعلية والمقدرة ب 3.838.340.30 دج وهذا راجع لارتفاع إجمالي مبيعات الضائع بالنسبة للمؤسسة خلال السنة المالية 2013 بنسب زيادة تقدر ب18%.

- ح/706 خدمات اخرى:

هناك زيادة في القيمة الجمالية لهذا الحساب والمتمثلة في 1.514.587.36 دج أي ما يعادل نسبة 13% من الإجمالي لسنة 2012 وهذا راجع إلى زيادة عدد الزبائن والعملاء مقارنة بسنة 2012.

- ح/75 المنتوجات العملياتية الأخرى:

يتميز هذا الحساب من الامتيازات والرخص وبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة بالإضافة إلى فوائد القيمة عن خروج الأصول المثبة الغير مالية، عرف هذا الحساب تراجعا سلبيا مقارنة لسنة 2012 حيث قدر ب2.067.697.03 دج وهذا راجع إلى ان المؤسسة لم تسجل

أية إيرادات خاصة بان المؤسسة لم تقم بتنازل عن الأصول المثبة الغير مادية بالإضافة إلى ان المؤسسة لم تسخر كل الامتيازات والترخيص بطريقة سلمية.

- ح/78 الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات:

بالنسبة لهذا الحساب لم يسجل في سنة 2013 أي استرجعات، خلافا لسنة 2012 الذي قدرة الاسترجاعات ب 915.263.25 دج راجع إلى أن المؤسسة قد استهلكت كل المؤونات التي وضعتها لمواجهة الخسائر الممكنة، حيث قدر التغير السلبي ب915.263.25 دج.

تميزت حسابات الإيرادات نموا مقارنة لسنة 2012 التي كانت قيمة إجمالية الإيرادات ب 36.017.896.02 دج في حين قدرة إجمالي الإيرادات لسنة 2013 ب

38.387.863.40 دج، لنسجل تغيرا إجمالي للإيرادات ب 2.369.967.38 دج أي بزيادة نسبة 7% على سنة2012.

المطلب الرابع: مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات الخصوم:

في هذه المرحلة نقوم بإجراء تدقيق للقوائم المالية حيث سنقوم بمقارنة نتائج لسنتين 2013 و2012.

أولا: حسابات الأموال.

الجدول رقم 10: يوضح وضعية حساب الأموال خاصة مقارنة لسنتين .

الوحدة: دج.

ر.ح	اسم الحساب	مبالغ 2013/12/31	مبالغ 2012/12/31	التغير
101	رأس المال الصادر	28.800.000.00	28.800.000.00	0.00
103	العلاوات والاحتياطات	4.113.453.68	4.113.453.68	0.00
12	نتيجة الدورة الصافية	233.599.43	1.295.917.57	-1.062.318.14
110	رؤوس الأموال الخاصة ترحيل من جديد	-17.723.520.00	-19.019.437.57	-36.742.957.57
مجموع الخصوم الغير جارية		50.870.573.11	53.228.808.82	-2.358.235.71

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

من خلال المقارنة النتائج المتحصل عليها في نهاية السنة المالية لسنة 2013 ونتائج 2012 نستخلص مايلي:

- ح/101 رأس المال الصادر:

لم يطرأ عليه أية تغيرات لسنة 2013 مقارنة لسنة الماضية 2012 وبقاء نفس المبلغ المقدر ب 28.800.000.00 دج وهذا راجع لسياسة المؤسسة المتبعة في دم زيادة رأس المال.

- ح/103 الاحتياطات والعلاوات.

إن حساب الاحتياطات القانون لم يظهر عليه أية تغييرات مقارنة بالنتائج المسجلة في سنة 2012 بمقدار 4.113.453.68 دج .

- ح/12 نتيجة الدورة الصافية:

نجد ان المؤسسة سجلت نتيجة الدورة انخفاض ملموس مقارنة لسنة 2012 حيث قدر ب1.062.318.14 دج راجع إلى مجموعة من الأسباب من بينها زيادة المصاريف مثل أعباء المستخدمين والأعباء العماليتية الأخرى حيث قدرة نسبة الانخفاض ب 81%.

- ح/110 رؤوس الأموال الخاصة:

سجل هذا الحساب انخفاض مقارنة بسنة 2012 وقدر هذا الانخفاض بقيمة 1.295.917.57 دج أي ما نسبته 7%، ويرجع هذا الانخفاض الى قيم نتائج رهن التخصيص والموجه لمساهمين التي تم توزيعها.

حيث نجد ان المؤسسة قد حققت في سنة 2013 إجمالي خصوم غير جارية قدرة ب50.870.573.11 دج، بينما قدر إجمالي الخصوم الغير جارية لسنة 2012 53.228.808.82 دج لنسجل انخفاض سلبيا قدر ب 2.358.235.71 دج.

ثانيا: الخصوم الجارية:

الجدول التالي يظهر التغير بين حسابات الخصوم الجارية في المؤسسة لسنتي 2013 و2012 .

الجدول رقم 11: يوضح تغير بين الحسابات الخصوم الجارية للمؤسسة بين السنتين2013 و2012.

الوحدة:دج.

ر.ح	اسم الحساب	مبالغ 2013	مبالغ 2012	التغير
16	القروض والديون المالية	2.736.677.84	2.888.56.54	-151.878.70
15	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات	18.563.397.50	18.370.861.50	192.536.00
مجموع الخصوم الجارية		21.300.075.34	21.259.418.04	40.657.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/16 القروض والديون المالية:

سجل حساب الديون المالية انخفاض ايجابيا مقارنة لسنة 2012 حيث قدر هذا التغير بقيمة 151.878.70دج مما يبرز هذه النتيجة الايجابية هو أن المؤسسة خفضت عملية الاقتراض مما يفسر أن المؤسسة في راحة مالية مقارنة بسنة2012.

- ح/15 المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات:

سجل هذا الحساب مؤونات الأعباء للخصوم الجارية زيادة بمقدار 192.536.00دج على سنة 2012 إلي كان إجمالي المؤونات تقدر ب 18.370.861.50دج وترجع هذه الزيادة السلبية إلى زيادة الاستثمار في المؤسسة وزيادة مورديها الامر الذي استدعى منها زيادة أكثر من الأعباء.

ومنه نلاحظ ان حسابات الخصوم الجارية سجلت زيادة سلبية مقارنة لسنة 2102 وقدرة الزيادة ب 0.19%. وبقيمة تغير إجمالي قدرب40.657.30دج تفسر الزيادة في توسع نشاط المؤسسة.

ثالث:الخصوم الغير جارية

الجدول رقم 12: يوضح التغيرات في الخصوم الغير جارية بين سنتي 2013 و2012.

الوحدة:دج.

ر.ح	اسم الحساب	مبالغ 2013	مبالغ 2012	التغير	النسبة
40	الموردون والحسابات الملحقة	33.894.130.64	30.197.252.00	3.696.878.64	%12
64	الضرائب	1.597.578.42	359.144.88	1.238.433.54	%345
645	الديون الأخرى	6.215.453.74	6.165.051.82	50.401.92	%1
مجموع الخصوم الغير جارية		41.707.162.80	36.721.448.70	4.985.714.10	%14
خسائر القيمة		0.00	0.00	0.00	
مجموع الخصوم الغير جارية الصافية		41.707.162.80	36.721.448.70	4.985.714.10	%14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

- ح/40 الموردون:

بالنسبة لهذا الحساب نجد زيادة ملموسة مقارنة لسنة 2012 قدر ب 3.696.878.64 دج أي نسبة 12% على مبالغ سنة 2012 قدر ب30.197.252.00 دج، ترجع هذه الزيادة إلى توسع نشاط المؤسسة وزيادة طلبات توريد للبضاعة من اجل تغطية حاجياتها من المواد الضرورية لسير النشاط.

- ح/64 الضرائب:

سجل حساب الضرائب زيادة كبيرة مقارنة لسنة 2012 حيث بلغت هذه الزيادة 1.238.433.54دج إي ما يعادل نسبة 345% وتعتبر هذه النسبة كبيرة مقارنة لسنة 2012 في حين بلغت قيمة الضرائب في سنة 2013 قدرة ب 1.597.578.42 دج وترجع هذه الزيادة

الكبيرة إلى ان المؤسسة دفعت ما عليها من ضرائب للجهات الحكومية بالإضافة إلى توسع نشاط المؤسسة في سنة 2013 وزيادة إجمالي الإرباح.

- ح/645 الديون الأخرى:

يتمثل هذا الحساب من رسوم العقارية ورسوم التطهير والرسوم الجمر وكية بالإضافة إلى قسيمات السيارات والرسوم والضرائب الأخرى، سجل حساب الديون تغير سلبي قدر ب50.401.92 دج أي ما نسبته 1% زيادة على مبالغ 2012 تراجع هذه الزيادة إلى احتياجات المؤسسة المستمرة.

عرف جانب حسابات الخصوم الغير جارية زيادة قدرة ب 4.985.714.10 دج على سنة 2012 أي ما نسبته 14% من التغير الإجمالي، كما قلنا ان المؤسسة في حالة نمو مستمر مقارنة لسنة 2012 ويرجع هذا النمو إلى زيادة عدد الموردين وما شابهها.

المطلب الخامس: مهمة محافظ الحسابات في إعداد التقرير

ويتمثل تقرير محافظ الحسابات كما يلي:

حيث قمنا بفحص وتحليل حسابات السنوية لمؤسسة **(EDIMMA/ SPA)** لصيانة و توزيع العتاد الفلاحي لولاية الوادي، المتعلقة بسنة 2013/12/31.

بعد فحص وتحليل حسابات الميزانية الختامية السنوية و تطبيقا لأحكام المادة 678 من القانون التجاري، قمنا بفحص هذا التقرير من طرف المديرية والموجه للجمعية العامة.

و بناءا على كل ما قدم لنا من معلومات متعلقة بالحالة المالية للمؤسسة و المتمثلة في ان مجموع الميزانية المقدر ب. **132.740.071.71** دج، و النتيجة المتوصل إليها المقدرة بمبلغ **233.599.00 دج** يعتبر مطابق للحسابات الاجتماعية المقفلة في2013/12/31

وبالإضافة إلى أحكام المادة 678 من القانون التجاري، وبعد إشرافنا عليها بإبلاغكم عن نتائج مؤسسة **(EDIMMA/ SPA)** خلال السنوات الخمسة الأخيرة المستخرجة من سجل النشاط للمؤسسة و هي موضوعة كما يلي:

الجدول رقم 13 : يوضح نتيجة السنوات الخمسة 2008 إلى 2013.

الوحدة:دج.

السنة المالية	المبلغ	الحالة
2008	289.393.00	ربح
2009	-5.371.912.00	خسارة
2010	-6.193.697.00	خسارة
2011	2.017.615.97	ربح
2012	1.295.917.57	ربح

المصدر: تقرير محافظ الحسابات 2013 ص 11.

رغم الملاحظات المذكورة سابقا، إلا أننا نرى أن الميزانية المرفقة و قائمة نتائج الأعمال المرتبطة بها تعطى صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي **(EDIMMA/ SPA)**، وقد تم فحصنا لهذه القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، والمطبقة على نفس الأسس المتبعة في العام الماضي، كما تضمن بعض اختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة التي رأيناها ضرورية.

إمضاء محافظ الحسابات

خلاصة الفصل:

يتضمن الفصل التطبيقي على دراسة الحالة الخاصة بمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي لولاية الوادي EDIMMA القيام بإجراءات المراجعة الخارجية وتطبيقها على المؤسسة التي محل الدراسة، مع محاولة تطبيق الجانب النظري الذي تم دراسته والتطرق إليه في الفصول .

لذلك كانت الدراسة التطبيقية حول تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة إضافة إلى مراجعة القوائم المالية والتقارير المالية الخاصة بالمؤسسة لسنة 2012 و 2013، وتم ذلك بالتأكد والتحقق من القيم والمبالغ المسجلة بالقوائم المالية أنها تعبر بصدق عن شرعية التسجيلات المحاسبية أنها محل ثقة تامة لما هو مسجل عليها من قيم مالية مختلفة، وكذلك التأكد من التسجيل المحاسبي ومدى تطابقه مع القوانين والمعايير الدولية والعرف المعمول به في علم المراجعة، لنصل في الأخير إلى أن القوائم التقرير المالي التي تمت تخص المؤسسة محل الدراسة أنها تتميز بالمصداقية التامة وهذا بعد تطبيقها للمعايير الدولية والقوانين المحاسبية المعمول بها، إضافة إلى توفر الخصائص النوعية للقوام المالية.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول والأشكال	VI
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: **المراجعة ودورها في تحليل حسابات المؤسسة**	**7-32**
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: ماهية المراجعة	8
المطلب الأول: : لمحة تاريخية عن المراجعة و مفهومها	8
المطلب الثاني: أهمية المراجعة و أهدافها	11
المطلب الثالث: أنواع المراجعة	13
المطلب الرابع: معايير المراجعة	15
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية	18
المطلب الأول: نشأة و مفهوم المراجعة الداخلية	18
المطلب الثاني: أهداف وأهمية المراجعة الداخلية	20
المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية	21
المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية	23
المبحث الثالث: المراجعة الخارجية	24
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية	24
المطلب الثاني: أهداف المراجعة الخارجية وأهميتها	25
المطلب الثالث: أنواع المراجعة الخارجية وخدماتها.	27
المطلب الرابع: العلاقة بين المراجعة الداخلية و الخارجية	30
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني: **النظام المحاسبي المالي**	51-34
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي	35
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	35
المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي	36
المطلب الثالث: أسباب انجاز النظام المحاسبي المالي في الجزائر	37
المطلب الرابع: مراحل انجاز النظام المحاسبي في المؤسسات	38
المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للمعايير المحاسبي الدولية	39
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية	39
المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية	40
المطلب الثالث: أسباب ورهانات تطبيق المعايير المحاسبية ومراحلها	41
المطلب الرابع: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.	42
المبحث الثالث: : استعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.	43
المطلب الأول: ايجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	43
المطلب الثاني: حتمية تعديل المخطط المحاسبي الوطني	44
المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	45
المطلب الرابع: الجديد في النظام المحاسبي المالي	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: **محافظ الحسابات ودوره في تحليل حسابات المؤسسة**	73-53
تمهيد	53

المبحث الأول: نظرة عامة عن محافظ الحسابات.	54
المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات	54
المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات وما يترتب عن مهام	55
المطلب الثالث: توقيت الاتصال والتنسيق بين محافظ الحسابات والمراجع الداخلي.	56
المطلب الرابع: خطوات عمل محافظ الحسابات.	57
المبحث الثاني: : بيئة عمل محافظ الحسابات	60
المطلب الأول: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	60
المطلب الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات	62
المطلب الثالث: استقلالية محافظ الحسابات	63
المطلب الرابع: إتعاب محافظ الحسابات	64
المبحث الثالث: تقارير محافظ الحسابات	65
المطلب الأول: مفهوم تقرير محافظ الحسابات وأهميته.	65
المطلب الثاني:خصائص تقرير محافظ الحسابات ومضمونه	67
المطلب الثالث: أنواع تقرير محافظ الحسابات.	69
المطلب الرابع: معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات	72
خلاصة الفصل	73
الفصل الرابع: **دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي**	75-
تمهيد	75
المبحث الأول:لمحة عامة حول مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي.	76
المطلب الأول: تعريف المؤسسة	76
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	77
المبحث الثاني: تطبيق مهمة محافظ الحسابات في مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي	80

المطلب الأول: مهمة محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية	81
المطلب الثاني: مهمة محافظ حسابات في تحليل حسابات الأصول	82
المطلب الثالث: فحص حسابات المصاريف (الأعباء) والإيرادات (النتائج)	88
المطلب الرابع: مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات الخصوم	92
المطلب الخامس: مهمة محافظ الحسابات في إعداد التقرير	96
خلاصة الفصل	98
خاتمة	100
قائمة المراجع	104
الملاحق	

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتلبية مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

وكذلك التطرق إلى كيفية إعداد وعرض التقارير المالية والقوائم المختلفة التي لها علاقة بالمؤسسة كما تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي، محاولين في ذلك تطبيق إجراءات المراجعة الخارجية على المؤسسة التي محل الدراسة وذلك من خلال مراجعة التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لنصل في الأخير إلى رأي محايد .

Résumé de l'étude

L'étude vise à savoir Le travail du gouverneur de comptes Dans l'analyse des comptes des institutions. Et qu'il reflète la situation réelle de l'institution, Et utilisé pour répondre aux différentes parties aux états financiers.

Ainsi que l'étude Comment la préparation et la présentation des rapports financiers, Les différentes listes qui ont une relation avec l'institution. Comme cette étude a été en baisse sur la Fondation de Distribution et la maintenance des engins de mandat de EL-OUED Donc, en essayant d'appliquer la Procédures d'audit externe à L'institution étudiée . En examinant les rapports et les états financiers relative à l'institution Pour obtenir au dernière à une opinion.

جامعة بلـــــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
شعبة علوم التسيير

الموضوع:

مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي SCF

دراسة حالة– مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي بالوادي EDIMMA -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم التسيير
تخصص: تدقيق محاسبي
النوع : أكاديمي

من إعداد الطالبة:
فاطمة الزهرة عمار.

تحت إشراف الأستاذ:
مصطفى عوادي.

الموسم الجامعي : 2014/2013

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المراجعة	14
02	أنواع المراجعة الداخلية	22
03	أنواع المراجعة الخارجية	28
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	77

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للمراجعة	9
02	المقارنة بين المراجعة الداخلية والخارجية	30
03	المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	45
04	التغير في حسابات الأصول الثابتة بين سنة 2013 و2012.	82
05	التغير في المخزونات بين سنة 2013 و2012.	84
06	التغير في جانب الحقوق بين سنة 2013 و2012	85
07	حسابات الذمم المالية	86
08	التغير في حسابات الأعباء بين سنة 2013 و2012.	88
09	التغير في حسابات الإيرادات بين سنة 2012 و2013.	91
10	وضعية حسابات الأموال الخاصة بين سنة 2012 و2013.	92
11	التغير بين الحسابات الخصوم الجارية بين سنة 2012 و2013.	94
12	التغير في حسابات الخصوم الغير جارية بين سنة 2012 و2013.	95
13	نتيجة السنوات الخمس الأخيرة	97

أولا: الكتب

1. إبراهيم علي عشماوي، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، طوخي مطر للطباعة، مصر، بدون سنة نشر.
2. احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
3. احمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.
4. أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية،مصر، 2006.
5. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية (وفق النظام المحاسبي الجديد)،دار متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2010.
6. حسام الدين حسين، المبادئ المحاسبية، الدار الجامعية،2004 2005.
7. حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية) الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2007 2006.
8. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الرابعة، الإسكندرية، 2007
9. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2004
10. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية،دار الكتاب الحديث، مصر، 2008
11. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة، بوداود، الجزائر، 2008
12. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة، بوداود، الجزائر،2008
13. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية،الجزء الأول مصر،الإسكندرية، 2003 .

14. عبد الفتاح الصحن، احمد نور،الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1990.

15. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1993 .

16. عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة و المراجعة الداخلية (على مستوى الجزئي و الكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003 2004.

17. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001

18. عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندارية، 1999 2000

19. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2006

20. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية(سير الحسابات وتطبيقها)، تم الطبع من طرف متيجة لطباعة، براقي، الجزائر، 2009 2010.

21. محمد احمد خليل، المراجعة و الرقابة المحاسبية، دار الجامعيات المصرية،1968

22. محمد التهامي، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسات التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثانية،2005

23. محمد بوتين، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999

24. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، تم الطبع من طرف متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2010

25. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2008

26. محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس** العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

27. محمد سمير الصبان، فتحي رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، 1986 .
28. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية،مصر، 2002 2003.
29. منصور حامد محمود، محمد هشام الحمود ، محمد أبو العلا الطحان، أساسيات المراجعة، الطبع بمطبعة مركز جامعة القاهرة،1999.

ثانيا: مذكرات وأطروحات:

1. الأخضر عايشي، دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة التقارير المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012
2. بالهادي خديجة، مساهمة المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة على القوائم المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013،
3. بالهوان زكرياء، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبية ومالية ، جامعة متنوري قسنطينة، جوان 2011.
4. حجة الله شاوش، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، م ذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2013.
5. رقية غربي، تقييم مدى التزام المراجع الخارجي، بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة تدخل لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2012
6. روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر،2008 2009.
7. الزهرة بسي، مراجعة الحسابات و دورها في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2011 2012.

8. شعبان لطفي،المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الإعمال،جامعة الجزائر،2003 2004.

9. طارق صياد، دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب الإبداعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012

10. عائشة شباب، المراجعة الخارجية من منظور معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013.

11. فكير سامية، أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009 2010

12. مامة مفتاح، دور المراجعة الخارجية في الحكم على مصداقية وشرعية القوائم المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2011 2012

13. مريم لودية، أفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفق لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012

14. مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 2004.

15. ملوكه أسماء، المعالجة المحاسبية واهتلاك الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012.

16. المنوبية صالحي، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي،2012.

17. نجاة ثامر، مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم نظام الرقابة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2013

18. هاجرة محلو، دور المراجعة الداخلية في تحسين و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي، 2012 .

ثالثا: منتديات ومجلات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/05/29، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42.

2. زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة دورية محكمة تعني بالعلوم الاقتصادية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

3. عزة الأزهر، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012

4. فاطمة الزهراء عبادي، مداخلة بعنوان مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية. ملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية والمراجعة، يومي 13 14 ديسمبر 2011.

EDIMMA EL-OUED

CITE TEKSEBT EL OUED EDITION- DU:14/05/2014 11:25

N° DIDENTIFICATION:098739060021545 EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN(ACTIF) –copie provisoire

ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart dacquition_ goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres mmobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations finananciéres					
Titres mis en équivalence					
Autes participations et créances rattachées					
Autes titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Lmpots différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Lmpots et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs courants					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT					
TOTAL GENERAL ACTIF					

EDIMMA EL-OUED

CITE TEKSEBT EL OUED EDITION- DU:14/05/2014 11:26

N° DIDENTIFICATION:098739060021545 EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

Copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidés)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d équivalence			
Résultat (Résultat net groupe)			
Autes capitaux propores –Report à nouveau			
TOTALI (N)			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autes dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURNATS III			
TOTAL GENERAL PASSIF			

(1) A utiliser uniquement pour le présentation d'états financiers consolidés

EDIMMA EL-OUED

CITE TEKSEBT EL OUED EDITION- DU:14/05/2014 11:26

N° DIDENTIFICATION:098739060021545 EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE –copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE LEXECICE			
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations			
II – CONSOMMATION DE LEXERCICE			
III - VALEUR AJOUTEE DEXPLOITATON (I-II)			
Charges de personnel			
Impôts taxes et versements assimilés			
IV- EXCEDENT BRUT DEXPLOITATAON			
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
v - RESULTAT OPERAIONNEL			
Produits financiers			
Charges financières			
VI- RESUL TAT FINANCIER			
VII - RESUL TAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII-RESUL TAT NET DES ACTIVIES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (aréquier)			
Eléments extraordinaires(charges) (aréquier)			
lx-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
lx-RESULTAT NET DE LEXERCICE			

EDIMMA EL-OUED CITE TEKSEBT EL OUED

ANNEXES DES NOTES SUR ETATS FINANCIERS

EXERCICE DU 01/01/13 AU 31/12/13

TABLEAU ACTIF

R1S3L3-Autres immobilisations corporelles

amenagement et installation pour les hangars 166000
achat carte analyseur de gaz pour la machine de controle technique poids lourds 125000.00

R1S5L2-Autres participations et créances rattachées

1 500 000.00 DA compose de participation pour capital de G'DIMMA

R1S5L5-Impôts différés actif

LIBELLE
PROVISION L'NDEMNTE DEPART EN RETAITE 13
48134.00

R2S1L1-Stocks et encours

- 7351500.00 DA se détaillent comme suite:
- 7227762.88 DA pour stocks de marchandises.
-123737.90 DA pour autres approvisionnements.

R2S2L2-Autres débiteurs

Montant 5397783 DA se compte compose de:
- 122378,14 DA AVANCE SUR PMA BOU-SSADA (le compte 409001)
- 5405,4 DA AVANCE SUR ENACTA ALGER (le compte 409012)
- 5 270 000.00DA contribuions frais de gestion EGE

R2S2L3-Impôts et assimilés

le montant 1085661se compte compose de:
445600 TVA SUR ACHATS 1080661,57
4446 Avance carte WW Non 5000

R2S3L2-Trésorerie

5121 COMPTE BANCAIRE BADR237 1245483,13
512300 BANQUE CPA 526617,14
512400 BDL El-Oued 3233,48

51****** Banque, établissements financiers et assimilés 1775333,75

TABLEAU PASSIF

R1L01-Capital émis (ou compte de l'exploitant)

le capital 28800000.00 sans changement

R1L03-Primes et réserves(Réserves consolidés)

- 4 113 453.68 DA compose:
- 400 000.00 DA réserve légale.
- 13 495.00 DA réserve statutaire.
- 3 699 958.68 DA réserve facultative.

R1L06-Résultat net (Résultat net du groupe)

le résultat dégagé au titre de l'exercice 2013 est 233599 DA

R1L07-Autres capitaux propores - Report à nouveau

les pertes des exercices anterieures plus le resultat positive de lexercice 2012
- 19019437 + 1295917 = 17723520

R2L01-Emprunts et dettes financières

164100 Emprunts TERRAIN TEKSEBT 146053,25
164200 Emprunts TERRAIN kouinine 2191943,59
164300 Emprunts TERRAIN Djamaa 398681.00
16****** TOTAL Emprunts 2736677,84

R2L04-Provisions et produits comptabilisés d'avances

132100 Apports des associe 8289459,65
132200 AUTRE FONDS 6702377,85
153 Provisions pour pensions et ob 3571560.00
TOTAL 18563397,50

R3L01-Fournisseurs et comptes rattachés

401000 Fournisseurs de stocks et services 76338,88
401100 Fournisseeurs de stocks et services 4493314,40
401144 E.T.R.A.G CONSTANTINE 362817,87
401146 EPE POVAL SPA BEROUAGHIA 825288,75
40131 G'DIMA Alger 27760084,60
404000 Fournisseurs d'immobilisations 376286,14
le total 33894130.00

R3L02-Impôts

445700 TVA COLLECTTE 540 401,57
4457100 TVA COLLECTE A PAYER 597 651,00
445720 T.C.T.C.T 188 100,00
445900 Retenu Timbre Tek 120,00
445910 Timbre Fis C.T 11 632,50
447100 TAP 181 670,60
447101 RETENUE IRG SOURCE 16 129,05
447200 Détention IRG 56 873,70
444000 Etat, impôts sur les résultats 5 000,00

TOTAL 1 597 578,42

R3L03-Autres dettes

419100 Avances Reçues Client Sect. Etat 2298726,20
419200 Avances Reçues Clts. Privé 272636,97
419230 AVANCE DIR DE COMERCE EL OUED 2000.00
419981 AVANCEKAROUI RAODA 75711,41
419982 AVANCE ZAID BRAHIM 301192,02
419983 SBAIHB SAYAH 196560
421000 Personnel, rémunérations dues 1144792,53
421101 FRAIS DE MESSION 8800
421400 FONDS DES OUVRES SOCIALES 122652,2
428000 Personnel, charges à payer et produits à recevoir 1503612,33
431000 Sécurité sociale 54569,73
431100 Organismes sociaux, charges à payer et produits à recevoir 140460,33
431200 Assur. Retr. Oeuvre Socia. 5814,45
467101 ARRACHE SALAH AMINE 21600.00
467200 T.P.F.C.T 66325,57

total 6215453,74

TABLEAU TCR/NATURE

R4L03-Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs

les amortissements de l'année 2013 calculé sur la base de liste de material utilisée réellement